القسم الأول

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

الدول الإسلامية بين أحكام الدين والتقدم العلمى المعاصر

« لا تقولوا بترول العرب . .
بل قولوا بترول المسلمين » .

obeikandl.com

الدول الإسلامية بين أحكام الدين والتقدم العلمى المعاصر

يواجه العالم الإسلامى فى الوقت الحاضر (كما كان يواجه فى العشرات الأخيرة من السنين) ، منعطفاً فى مساره التاريخى . . وهو لم يتخذ بعد القرار النهائى الواضح فى هذا الخصوص ونريد بذلك : ما قد يبدو من ضرورة الاختيار بين أحكام الدين من ناحية ، وبين مسايرة تكنولوجيا العصر من ناحية أخرى . ولعل الموقف الراهن الذى يواجهه العالم الإسلامى ، هو أخطر ما مر به من تاريخ يقظته وانطلاقه إلى السيادة بفضل الرسالة الخاتمة .

وفى مقالنا هذا الذى نعتبره مدخلا للكتاب ، نقول بإيجاز : إن الحياة الدنيا لا تصلح إلا على نورين يهديان إلى الطريق السوى ، فأما أحدهما فهو نور الآيات الكونية (أو الآيات التكوينية) ، أى القوانين العلمية المستقرة فى خصوص الطاقة والمادة وجملة الوجود المشهود ، وأما النور الثانى ، فهو الأحكام والتعاليم التى جاءت بها الرسالات السماوية تباعاً .

ولا سبيل إلى إنقاذ الأمة الإسلامية مما تعانيه إلا بتقدير حتمية هذا التكامل . وإذا كان العالم العربى فى الطليعة بالنسبة للأمة الإسلامية من حيث موقعه الجغرافى وموارده الطبيعية ، فإن قدره قد جعله مؤثراً فى أحوال العالم كله ، فهو يؤثر فيه ويتأثر إلى درجة قد لا تتوافر لأمة أخرى .

فما أصل هذا التكامل ، وما سندنا فيما ذهبنا إليه . . ؟

هذا ما نجيب عنه فى الصفحات التالية . .

تمهيد

إن قضايا البترول ومشكلاته وآثاره تسهم فى رفع مستوى الرفاهية كما تهدد البشرية بأشد العواصف عتيًّا منذ أن عمر الإنسان الأرض . . هذه هى خلاصة التقدير العام لقضايا البترول فى وقتنا الحاضر ، (نعنى بذلك ما بعد أكتوبر ١٩٧٣ إلى وقت تحرير هذه السطور) .

على أن التاريخ الحديث (وكذلك المعاصر) لتلك القضايا ، من حيث الأهمية البالغة يمكن أن يتركز القول بشأنه فى مدة محددة ، تبدأ بسنة ١٨٥٦ (تاريخ الكشف عن أول آبار البترول فى رومانيا وبولندا) ، وتستمر هذه الأهمية على درجات متفاوتة إلى أن قامت حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (أكتوبر ١٩٧٣) حين تتجه إلى التصاعد السريع الشامل الذى يحمل فى طياته أهم الأخطار التى أشرنا إليها آنفاً . لذلك حين يعرض الباحث لهذه القضايا فى أى وقت ، فإنه من المفيد أن يرجع إلى قدر مناسب من المعرفة التى تجمعت خلال هذه الفترة الزمنية – وهكذا رأينا ضرورة الاعتماد على مادة كتبها الباحثون فى العشرات الأخيرة من السنين – وليس المجال إذن مما يسمح بالتركيز على أحدث ما كتب وأحدث ما ظهر .

وبعبارة أخرى ، إن قضايا البترول متصلة اتصالاً وثيقاً من ١٨٥٦ إلى الآن ، ولها صلات قوية بكل من التحركات السياسية والنزاع الحربى والتقدم المدنى ودفع عجلة الإنتاج ، وظاهرات البطالة والتضخم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، أو تقارير وأبحاث اشتملت عليها المادة الوفيرة لكل واحد من مؤتمرات البترول التى بلغت ذروتها إلى الآن تسع دورات . . ولقد وجدنا فى كل من هذه الدورات ما يفيد .

ومعلوم أنه فى البحث العلمى عند أرقى المستويات ، المفروض أن يبدأ الباحث من حيث ما انتهى سابقوه لكى يوفر وقت القارئ ويمكن له من التركيز على الكلمة الأخيرة لعله يبنى عليها أو ينطلق منها . وهذا صحيح فى بعض فروع المعرفة كالجراحة مثلا وعلاج الأمراض ، إذ تكون حاجة البشرية فى مثل هذه الحالات مقصورة على آخر إنجاز . وما يرتجى من بعده . . أما فى قضية البترول فالأمر بخلاف ذلك . . فالقضية متصلة ومستمرة ومن العسير وضع حد لها كما أنه من

العسير قطع النتائج عن الأسباب أو إهمال التاريخ الذى أدى إلى موقف معين – ومن هنا كانت أهمية الخطة التى تظنها صالحة لاستيعاب كثير من البيانات فى حيز محدود لا يضيق به المتخصص ، ولا يستغنى عنه المثقف من غير المتخصصين .

خطة البحث :

فى ضوء ما تقدم من تمهيد نقول :

لقد جعلنا هذا الكتاب فى أربعة أقسام وهذا بيان موجز بكل منها :

القسم الأول : ويشتمل على قدر مناسب من الجهد الخاص الذى نسهم به بتقديم إضافة إلى ما قاله الآخرون .

القسم الثانى : وهو مساعد للقسم الأول ، أو مكمل له ، وفيه قراءات مختارة ومنسوبة إلى أصحابها وفيها أضواء كاشفة على ما انتهى إليه أمر البترول فى طرق طويلة كثيرة العثرات امتدت عبر القرنين التاسع عشر والعشرين ، وصاحبت تغيرات دولية ومحلية ، تفسح المجال لكل باحث فى النواحى الاقتصادية بوجه خاص ، وكذلك الإدارية والاجتماعية .

أما القسمان الثالث والرابع : فهما من خصائص الدراسات البترولية التى لا ينبغى لباحث أن يغفلها . . ومن ذلك :

بعض المعلومات عن البترول ، وطائفة من المصطلحات ومعاملات التحويل والإحصاءات .

* * *

بالإضافة إلى ما تقدم ، نضع بين يدى القارئ قضية فرعية بالنسبة لموضوع الرسالة ، ولكننا نراها بالغة الأهمية ، ونعتبرها من الروافد . . كروافد النهر التى تغذيه ، وبدونها يكون المجرى هزيلا ومتقطعاً .

هذه الإضافة خاصة بما يسمى اقتصاديات البترول ، وهى بدورها عنصر (ولو فرعى) من عناصر موضوع الكتاب ، إن الموضوع الرئيسى هو بترول المسلمين . . هذا صحيح وهو ماثل أمامنا طوال المدة التى عالجنا فيها البحث ، ولكن البترول فى البلاد العربية يشكل أوزاناً خطيرة فى اقتصاديات الدول المنتجة ، وصلة البترول بها هى صلة مباشرة . كما أنه (نقصد البترول) ، وثيق الصلة باقتصاديات العالم بشكل غير مباشر ، أو على الأقل أدنى بكثير من الصلة القائمة بين البترول وبين البلاد التى تنتجه .

وهنا تثور مشكلة علمية دقيقة تقتضى منا وقفة قصيرة فنقول : ما المقصود بكلمة الاقتصاديات التى نرى دورها البارز فى دعم الصناعة والحرفة والتجارة والموازنة العامة ومستوى المعيشة فى البلاد المنتجة للبترول ؟

والجواب : نريد بالاقتصاديات تلك العناصر التى إذا تكاملت فى بيئة جغرافية أو بيئة اجتماعية ، كفلت للناس الذين يعيشون فى هذه البيئة مستوى معينا من الرفاهة ، وتلك العناصر قسمان رئيسيان :

أحدهما : مادى خالص والآخر معنوى .

فأما العناصر المادية فتبدأ بالموقع الجغرافى والمناخ ، ثم تتدرج إلى موارد الطبيعة الكامنة وتلك التى أمكن استنباطها . . ولعل أهم العناصر المادية الملموسة هو القوى البشرية (نعنى السكان) الذين سخرت لهم تلك العناصر المادية ، وبقدر ما ترتفع الكفاية الإنتاجية من العنصر البشرى تكون الموارد الطبيعية المتاحة مصدراً للمنافع التى تسهم فى الإشباع ومن بعده يكون الترقى فى درجات الرفاهة . هذا بإيجاز عن العناصر المادية .

وأما العناصر المعنوية فتبدأ بالعقيدة والمثل العليا وضوابط السلوك وتتدرج حتى تصل إلى نمط المعيشة ، وأخيراً العادات اللصيقة بالجنس المعين من الناس ، والعادات المكتسبة .

وحين تتفاعل العناصر المادية مع العناصر المعنوية ، لكى تتحد فى كل متجانس ينعكس هذا التكامل فيما يعرف بالاقتصاديات لبلد معين .

ولمزيد من إيضاح وجهة نظرنا نضرب بعض الأمثال :

إذا كان الموقع الجغرافى ممتازاً كأن يحتل ملتقى القارات ، كما هى الحال فى البلاد المنتجة للبترول ، فإنه من المفروض أن تكون الشعوب التى تسكن هذا الموقع الممتاز ميسورة الحال ، وسيدة لشئونها الخاصة إن لم تكن سيدة لشئون غيرها ، وعندما يكون الموقع الجغرافى مرة أخرى غنيًّا بالتحكم فى البوائغيز (أى المضايق) التى يمكن الدفاع عنها ويمكن عن طريقها التحكم فى حركة البحار . . (التحكم من أجل الخير أو ماعداه فهذه مسألة أخرى) . نقول عندما يكون الموقع الاستراتيجى بهذه الأهمية ، ثم لا يكون للشاغلين لهذه المواقع قدر مناسب من السيادة على أرضهم فما سر ذلك ؟ وما هو الأثر المباشر على اقتصاديات الإقليم ؟

إن الجواب واضح ويتلخص فى أن العنصر البشرى لم يصل فى درجات الرقى والكفاية الإنتاجية إلى المستوى الذى يؤهله لتسخير هذا الموقع لصالحه منفردًا ، أو لصالح البشرية معه ،

وعندئذ لابد أن تكون اقتصاديات هذا الإقليم الذى اجتمعت له بعض العناصر المواتية وبعض آخر من العناصر المتخلفة كعنصر السكان هنا . . نقول إن مثل هذا الإقليم لابد أن تكون اقتصادياته مضطربة أو غير متوازنة ، بل قد تصل الحال بمثل هذا الإقليم إلى التردى فى وهدة التخلف .

ثم نضرب مثلا آخر تكاملت فيه العناصر المادية عند المستوى الرفيع ، وارتقى العنصر البشرى الذى يشغل أرض هذا الإقليم ، ولكنه محروم من بعض العناصر المعنوية أو الروحية ، كالعقيدة والمستويات الخلقية الرفيعة ذات الصبغة الإنسانية العالمية . . إن إقليماً هذه حاله ، لا ينعم باقتصادياته بالدرجة الكافية . . فقد يجد القوت والمأوى وأسباب الرفاهة ، ولكنه يفتقد أهم عنصر فى الحياة الدنيا وهو الأمن . . وبافتقاده للأمن فإنه يوجه جانباً من موارده التى يحسن استغلالها بكفاءة عالية . . يوجه قدراً من هذه الثمرات التى دانت له إلى ما لا يسهم فى الرفاهة الاقتصادية كإنتاج أدوات الدمار ، وبهذا لا تكون اقتصادياته فى المحل الأرفع الذى يليق بتكامل العناصر المادية سالفة الذكر .

وحين نخرج من الإشارة البعيدة نسبيًّا إلى القول الصريح نقرر ما يلى :

إن البلاد العربية المنتجة للبترول تشغل مركز الوسيط فى الكرة الأرضية وهو ملتقى القارات ، إنها تملك القناة وتملك البواغيز المتحكمة فى البحرين الأبيض والأحمر ، وتملك من هبات الطبيعة مناخاً معتدلا على مدار العام (إلا بعض القيظ الشديد فى شهور الصيف وفى بعض البلاد دون البعض الآخر) ، وتملك الأنهار ، ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تزعم أنها أفادت من مواردها الطبيعية الكامنة والمتاحة للاستغلال قدرًا كافيًا يعود على السكان بالمستوى اللائق بالحياة الإنسانية الكريمة لكل أفراد المجتمع ، وتدل الإحصاءات والدراسات الميدانية على أن الجانب الأكبر من فوائض البترول ، لا تستقر بين أيدى تلك الشعوب التى تسكن الموقع الجغرافى الذى وصفناه . . بل يتعين أن نذهب إلى ما هو أكثر صراحة حين نقول إن فوائض البترول يستخدم معظمها فى إملاء الشروط وفى حمل تلك الشعوب على الإذعان لسياسات لا تريد بها الخير، وسر هذه المفارقات كامن فى النقص الذريع فى المقومات المعنوية والروحية وأولها الفهم الصحيح للعقيدة والتمسك بها ، ورفع المصلحة الكلية للمجتمع المعين ، فوق المصالح الفردية لبعض المسئولين الذين يقال لهم فى زمننا : (مراكز السلطة) ، أو (مراكز القوة) ، ثم ننتقل إلى المثل الآخر الذى ينطبق على البلاد المتقدمة فى الصناعة أو الزراعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومثل أوربا الغربية فنلاحظ أن الكفاءة الإنتاجية للفلاح الأمريكى ، مثلا تصل إلى حد يثير الإعجاب فهناك

ما يقرب من عشرة ملايين من الفلاحين المثقفين والمزودين بأحدث آلات الإنتاج الزراعى وأساليبه ، وهؤلاء ، يستطيعون أن يقدموا الطعام بمعدل ٤٥ فردًا من المستهلكين لكل فرد واحد من المنتجين ، أى أن الزراعة الأمريكية تستطيع أن تطعم ٤٥٠ مليونًا من البشر ومن حيث إن سكان الولايات المتحدة الأمريكية يبلغون الآن نحوًا من ٢١٢ مليونا ، فإن الإنتاج الزراعى فى أمريكا يكفى لما يزيد على ضعف السكان ، ومثل ذلك يقال بالنسبة للصناعات وسنترك جانباً ذلك الإنجاز الذى استأثر بسمعة عالمية مدوية ، ونريد به الوصول إلى القمر ، سنترك هذا كله ونقول : إن الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة فى معظم الصناعات المدنية وسوقها الداخلية بالغة التنظيم ، وتقسيم الدخل فيها من أقرب الصور إلى العدالة بكل معانيها التبادلية والتوزيعية ، فهناك يبلغ نصيب الأجور من جملة الدخل القومى فوق السبعين فى المائة من ناتج يزيد على ١٠٤٠ ألف مليون دولار فى السنة الواحدة ، والمفروض أن تكون اقتصاديات الولايات المتحدة مثلا أعلى ، بمعنى أن تكون الرفاهية الاقتصادية للشعب الأمريكى كله بالغة المستوى الأمثل – فهل هذا هو الواقع . . ؟ والجواب بالنفى لأن الموازنة العامة للدولة المذكورة تبلغ نحوًا من ٤٠٠ ألف مليون دولار ولكن ثلثها يذهب إلى ما يسمى بالدفاع ، وإن قدرًا كبيرًا من الموارد الكلية للدولة يخصص للدفاع على النحو المذكور كان كفيلا بأن يوفر الأمن والطمأنينة لها ، فهل ينعم الشعب الأمريكى بالأمن فى داخله أو فى علاقاته الدولية ؟ وهل يعتبر الردع النووى عنصراً فعالا فى توفير الأمن لأمة هذا مستواها فى الإنتاج وفى الإبداع الفنى من حيث الإفادة بمقومات الرفاهة الاقتصادية ؟ والجواب بالنفى أوضح من أن يتطلب الدليل عليه ، فما سر ذلك ؟

ولقد رأينا مثلين أحدهما من البلاد العربية المتخلفة وهى صاحبة البترول ، وليس لها من السيادة نصيب كاف على أرضها ، ورأينا الولايات المتحدة – وهى سيدة العالم من حيث الإفادة بالعناصر المادية الداخلة فى تكوين الاقتصاديات الإقليمية – أن لها نصيبًا موفورًا من العناصر المعنوية (كعدالة توزيع الدخل القومى وارتفاع نصيب الأفراد من ذلك الدخل) ، ولكنها تفتقد – يقينًا – بعض العناصر المعنوية فما هو هذا البعض ؟ قد يثير الجواب دهشة القارئ ولو لبعض الوقت ، ولكن على قليل من التأمل نظن أننا سنتفق على أنه التفسير الوحيد المقبول ، ذلك أن السبب الكامن وراء تخلف البلاد المنتجة للبترول وحرمانها من السيادة الكاملة وأن السبب فى حرمان البلاد القوية المقتدرة فى الإنتاج من نعمة الأمن . . هذا السبب واحد فى كل من المثلين فما هو . . ؟ الجواب الذى نقدمه بالغ حد الإعجاز ولا يسمح بأدنى قدر من التردد أو الجدال ،

ذلك لأننا لا نأتى بشىء من عندنا وإنما نقدم الدليل من كتاب الله جل شأنه فى فقرة واحدة من آية نريد بذلك قوله تعالى : (نور على نور) .

فما صلة هذه الفقرة القليلة الكلمات الشديدة الإيجاز بما نحن بصدده ؟ لقد أغنانا المفسرون وتركوا لنا تراثاً يفيض بالأضواء الكاشفة لمن أراد أن يهتدى إلى الصواب وعنهم نقول : وبوجه خاص ننقل عن الإمام « الألوسى » العالم المصرى فى تفسيره المسمى روح المعانى . . يقول ما خلاصته :

المراد بقوله تعالى (نور على نور) هو أن الجنس البشرى يمشى فى هذه الحياة الدنيا مهتدياً بنورين اثنين أحدهما نور الآيات التكوينية وأما الآخر فهو نور الآيات التنزيلية .

وعن النور الأول : يقول إن هذه الأرض لم تخلق عبثاً ، ولم تترك سدى ، ولكن الله جل شأنه قد أخضعها لسنن وضوابط ، كما جاء فى القرآن الكريم عن تساؤل فرعون وجواب « سيدنا موسى عليه السلام» فى الآيتين (٤٩ ، ٥٠) من سورة طه (قال فمن ربكما ياموسى. قال ربنا الذى أعطى كل شىء خلقه ثم هدى) ، فإعطاء كل شىء خلقه وهداية كل شىء إلى وظيفته ، هو ما يعرف فى لغة العصر بفلسفة الطبيعة وقوانين المواد وخواصها من طاقة وجماد ونبات وحيوان ، بل إن الآيات التكوينية تخرج عن كتلة الأرض إلى ما يحيط بها من هواء وما ينفذ فى أجواء السماء من أشعة الشمس وحرارتها ، وعناصرها التى تنبت الزرع وترفع البخار وتسقط الأمطار وتكفل للثروة الحيوانية النماء ، هذا كله مكمل للأرض ويخضع لسنن كونية هى التى يسميها « الألوسى » (الآيات التكوينية) ، أى القوانين العلمية التى تحكم الأرض وما عليها وهى قوانين أزلية ، كما تحكم الغلاف المحيط بها أو بعبارة أخرى تلك القوانين التى تحكم الوجود المشهود الذى نراه ، ونستطيع أن نتصل به عن طريق الطائرة والصاروخ ، ونستطيع أن ننتفع بخيره ، يستوى فى ذلك ما هو كامن فى بطن الأرض كالبترول ، وما هو مستمد من الغلاف الجوى كأشعة الشمس التى وصلت التكنولوجيا الحديثة إلى تركيزها فى مجموعة من الحِزَم (جمع حزمة) ، وهذه تركز فى بؤرة صناعية تعكس على المواقد ، فترتفع الحرارة ، إلى مائتى درجة فهرنهيت أو ٢٤٠ ويقال بأن التكنولوجيا ستزيد من التركيز وتزيد من تسخير هذه الطاقة بحيث تكون واحدة من بدائل البترول فى المستقبل المنظور (أصل نافد) ، وفى المصطلحات العلمية المعاصرة يقال لهذه الآيات التكوينية إنها قوانين الدرجة الأولى أى التى تتميز بالثبات الأزلى والدقة والشمول .

وإلى هنا يتضح ما يريده العالم المصرى « الألوسى » من فهمه لجزء من فقرة من آية وينتقل بعد ذلك إلى الآيات التنزيلية وهى .

النور الثانى : وتأويل تلك الآيات (التنزيلية) إنها الأوامر والنواهى التى جاء بها الوحى من عند الله جل شأنه ، وليس للبشر فيها أى نصيب من حيث الإبداع أو الابتداع أو التبديل ، بل كل ما هو مطلوب منه هو الفهم الصحيح مع الثبات عليه والالتزام به ، وهذا موضوع الرسالات السماوية أو بعبارة شاملة مشهورة هذه هى رسالة السماء ، جاء بها الرسل تباعاً ، وجاءت رسالة الإسلام خاتمة ومكملة ومتممة ومهيمنة ، وإن نظرة سريعة مناسبة للمقام ، تدعونا إلى الوقوف عند بعض الآيات الكريمة كقوله تعالى : (ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه ورزق ربك خير وأبقى) (١٣١ طه) ، وقوله جل شأنه (والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء أفبنعمة الله يجحدون) (٧١ النحل) ، وقوله : (وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم) (١٦٥ الأنعام) وقوله : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ، وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتهم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا إن الله يعلم ما تفعلون . ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً تتخذون أيمانكم دخلا بينكم أن تكون أمة هى أربى من أمة إنما يبلوكم الله به وليبينن لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدى من يشاء ولتسئلن عما كنتم تعملون ، ولا تتخذوا أيمانكم دخلا بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم ، ولا تشتروا بعهد الله ثمناً قليلا إنما عند الله هو خير لكم إن كنتم تعلمون ، ما عندكم ينفد وما عند الله باق ولنجزين الذين صبروا أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ، من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى ، وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) (الآيات ٩٠ – ٩٧ النحل) .

إن هذه الآيات التنزيلية التى نقتصد فى إيرادها أشد الاقتصاد ، تتضمن أوامر إقدام وأوامر إحجام ، وهى جميعًا ضوابط للسلوك الاقتصادى ، ومصدرها هو مصدر القرآن كله ، وهو علوى مفارق لقدرات البشر ، لأنه كلام الله جل وعلا ومؤدى ذلك أن يكون غير قابل للتجزئة

أو للحجب عن الحياة العملية أو للإغفال أو استبدال غيره به مما يصنعه البشر بفكره . . نقول إن هذا مثل من الآيات التنزيلية التى لا يستطيع البشر أن يرقى إلى معارضتها أو الإتيان بمثلها وكل ما فى وسعه هو أن يرقى إلى فهمها ، ونحن نضرب المثل ببضع آيات لا تزيد على عد أصابع اليد الواحدة من جملة العد الأولى . . الذى انتهينا إليه وهو يصل إلى « سبعمائة وعشرين آية » تتضمن كلها ضوابط للسلوك الاقتصادى الخاص والعام . . وعلى شىء من التأمل ، نجد أن الآيات القليلة التى ذكرناها تتناول قضايا الوحدات الجزئية أو ما يسمى كما فى قوله تعالى : (والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق) وتتناول أيضاً ما يسمى باقتصاديات الوحدات الكبرى . كما فى قوله تعالى : (أن تكون أمة هى أربى من أمة) .

ثم إن الآيات التنزيلية سالفة الذكر . تربط النشاط الاقتصادى بجزاء فى الأولى ومحاسبة فى الآخرة ومن ثم يكون الوازع الدينى . وتكون الرقابة وخشية الله . بمثل ذلك وحده يصل الآدمى إلى السلوك الاقتصادى الأمثل . ونحن فى موقفنا هذا نكرر مرة أخرى أن المجال لا يتسع للإفاضة فضلا عن التوفية . ولكننا نقترب قدر الإمكان من المعنى الذى قصد إليه « الألوسى » بكلامه من وجود آيات تنزيلية لا يملك الإنسان إلا أن يلتزم بها وهى نور الرسالات السماوية .

فإذا رجعنا إلى الآيات التكوينية . وهى قوانين الأرض . وهى الأقرب إلينا فى حياتنا اليومية وفى تحقيق الرفاهية المادية . ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الآيات التنزيلية التى تمدنا بالضوابط السلوكية وبالمثل الخلقية العليا . فإننا سنجد أن الإنسان السوى الراشد يسير فى حياته الدنيا مهتدياً بنورين اثنين :

أحدهما ينتفع به حال نشاطه اليومى وحال كسبه وأخذه من متاع الدنيا بنصيب . وأما النور الآخر فهو لا يملك من أمره إلا الفهم والطاعة . وهنا يتضح بجلاء أن كل المذاهب الاقتصادية التى يزاحم بعضها بعضًا . هى مجرد محاولات وصل إليها كتاب الاقتصاد بفكرهم وهى محاولات جديرة بالتقدير من حيث أنها اجتهاد محروم من نور السماء وهى فى الوقت ذاته جديرة بالإهمال إذا جرت الموازنة بينها وبين الضوابط الإلهية للنشاط الاقتصادى .

ونحن هنا لا نتكلم إلا عن قدر يسير وثيق الصلة باقتصاديات أى إقليم . ولكننا نقصر أشد التقصير إذا أغفلنا القول بأن ما ذكرناه هو مثل جزئى بالغ التواضع إذا قيس بجملة الآيات التنزيلية التى تتدرج تحت مفهوم النور الثانى من قوله تعالى : (نور على نور) ، ذلك النور الذى يهدينا إلى التوحيد وإلى الجزاء العادل فى الأولى والآخرة وإلى البعث والنشور والحساب والخلود . إلى آخر

ما يدخل فى مجالات الغيب ويرتفع فوق قدرات البشر إلا بقدر ما يستطيع الإنسان أن يفهم ويتبع .

إذن فى الأرض نوران هما : نور الآيات التكوينية (وهى فى أيدينا) ، ونور الآيات التنزيلية التى تسعد البشرية كلها إذا اهتدت بهديها ، المشكلة إذن التى يواجهها الإنسان أنه منذ تمت الرسالات بظهور الإسلام ، انقسم العالم إلى قسمين مميزين ، أحدهما يركز على الآيات التكوينية ويتابع فى ثبات حتى استطاع أن يخرج من الأرض ومحيطها إلى بعض الأجرام السماوية القريبة ، وإن فعله هذا يتم فى أحد النورين ، ونريد به نور العلوم والفنون والتكنولوجيا ، وهذا القسم المميز من الناس تفوق فى الاقتصاديات المادية ، ومن ثم فى الرفاهة مع تقصير نسبى فى عدالة التوزيع فى بعض النواحى ، (كما فى إهدار حقوق الزنوج والهنود الحمر فى أمريكا) ، وهذا قصور فى المستوى الرفيع من النواحى المادية الخالصة .

وأما القسم الثانى من الناس فهو أمة الأنبياء التى آمنت برسالة السماء ، وقد جاء بها الرسل تباعًا حتى كانت الرسالة الخاتمة ، والمفروض أن تكون الأمة الإسلامية هى المهيمنة على هؤلاء جميعًا ، لأن الدين واحد من عهد آدم إلى عهد المصطفى عليهما الصلاة والسلام ، هذا القسم يركز على الإيمان التقليدى بالوحى وبالكتب المنزلة . . ولقد فات هذه الأمة فى بعض أجيالها ، أن الأمر هنا ليس أمر إيمان ظاهرى تقليدى ، بل هو أمر إيمان يقر فى القلب ويصدقه العمل ، وبهذا وحده يحق لأمة الأنبياء أن تكون جديرة بالوصف الذى جاء فى مفتتح سورة البقرة من قوله تعالى : (الم.ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين . الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون . والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون . أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) . إن هذه الآيات التى تبلغ من العد أربعًا وحسب ، وتتضمن صفات المتقين وهى خمس صفات واضحة فى النص المذكور وهى « قبس من نور الآيات التنزيلية ، وفيها نص واضح على الإنفاق وتكرار الإنفاق مما يسمى بمكرر استعمال الدخل وفيها أيضًا نص ضمنى على الادخار . . ذلك فى قوله تعالى مما (أى من ما) ، والحكمة هنا أن النص صريح على التبعيض أى إنفاق بعض الدخل وتجنيب الباقى ، ثم إن التجنيب مع الركود غير جائز شرعًا ، والنص على عدم الجواز بل على التحريم والنذير يجىء فى أكثر من آية كما فى قوله تعالى : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) (٣٤ التوبة) . هذه النظرات السريعة إلى بعض الأنوار الكاشفة للطريق السوى فى النشاط

الاقتصادى كما جاءت بها الآيات التنزيلية ، تدلنا مرة أخرى على عمق الفهم الذى وصل إليه المفسر « الألوسى » عند قوله بأن الآدمى يسير فى حياته الدنيا مهتديًا بنورين « ولكن أمة الأنبياء هذه وهى صاحبة البترول أهملت النور الأول ، ولم تركز على النور الثانى ، بل اكتفت بأن تطمئن إليه وكأنها أخذت على الله عهداً بأن يحميها لمجرد أنها تزعم بأنها آمنت ، والحق أن إهمال الآيات التكوينية يحرم المدعى لا لتزامه بالآيات التنزيلية من رحمة الله لأنه لا يستحقها لأنه استحل لنفسه أن يفرق بين النورين ، وأن يزعم الاكتفاء بأحدهما لمجرد الانتماء إليه وسمح لنفسه أن يغفل النور الآخر وهو نور الآيات التكوينية .

وقد سبق لنا القول بأن رسالات السماء لا تقبل التجزئة أو الاختيار ، وقبول البعض وترك البعض الآخر ، ومن ثم بقيت الآية على حالها من قطعية الثبوت وقطعية الدلالة وهى تقول بإيجاز « نور على نور » فإذا جاء بعض المسلمين كما فى البلاد العربية المنتجة للبترول ، وزعم بأنه فى أمن نظرًا لانتسابه لأمة الأنبياء دون الأخذ بأسباب الحياة الدنيا ، فإن هذا القسم الأول الذى ضربنا به المثل السابق يلقى من الضياع ما هو ملاقيه ، وإذا جاء القسم الثانى الذى تمسك بأسبابه المادية البحتة وبلغ فيها من الإتقان ما يريد أن يبلغه مع إهمال الآيات التنزيلية ، فإنه لا يستطيع أن يكفل الأمن برغم حيازة الموارد والقدرات السياسية والدبلوماسية والعسكرية ، فإنه برغم هذا كله يعيش فى ظل مفهوم مستحدث فى هذا العصر يقال له (الرعب النووى) أو يقال له (الردع النووى) ، وهو فى حقيقته نوع من القدرة على تبادل التدمير .

والخلاصة :

إن الاقتصاديات التى تكفل للمجتمع الإنسانى مستوى مناسباً من الرفاهة (وهى فى لغة الشرع متاع الحياة الدنيا) ، وتكفل له الأمن فى الوقت ذاته . . إن هذه الاقتصاديات تقتضى توافر العناصر المادية مع القدرة على الإفادة بها ومع عدالة التوزيع بالإضافة إلى العناصر المعنوية والروحية ، ووضع الإيمان بيوم البعث والحساب فى الوضع الأسمَى من جملة تلك العناصر .

وقد استوقف نظرنا فى الآونة الأخيرة ما وصل إليه بعض العلماء من غير المسلمين حين هداهم التفكير الهادئ إلى قدْر ولو يسير من الحق الذى نراه مستقرًّا فى شريعة السماء ، ومن ذلك ماكتبه الأستاذ « فرانسوا بيرو » فى كتابه (اقتصاديات القرن العشرين) ، حين كان يشدد على ضرورة التمييز بين مافى الإقليم المعين ، وما هو لهذا الإقليم المعين ، ويستخدم الحرفين الفرنسيين المعروفين

وهما : الحرف الأول بمعنى (فى) ، والحرف الآخر بمعنى (لام) الملكية ، ويقول إنه تجب التفرقة بين مافى أفريقيا وما لسكان أفريقيا ، ثم يغطى هذه النزعة بقوله كذلك يجب أن نفرق بين ما فى أوكرانيا من القمح وبين ما لأهل أوكرانيا ، كما نفرق بين ما فى البرازيل من البن وما هو لأهل البرازيل من حصة من المتاع المباشر بهذا المحصول ، ويسوق الأمثال من أوربا – وهذا القول سليم لولا أنه لم يظهر إلا بعد حرب الجزائر التى تكلفت فيما تكلفته شهداء يزيدون على المليون من الضحايا الأبرياء الذين انتزعوا استقلال بلادهم من فرنسا انتزاعاً ، وكانت الحرب التحريرية الجزائرية قريبة من النصر ، وعندئذ فقط كتب العالم الفرنسى الكبير (فرانسوا بيرو) ما كتبه ، كان ذلك حول عام ١٩٦٠ ، وأقوال هذا الأستاذ جديرة بالتقدير والاحترام برغم أن الدافع لنشرها كان عارضًا وكان مشوبًا بمقدمات الهزيمة . . الهزيمة من موقع البغى الذى جثم على قلب هذا الإقليم العربى المسلم مائة وثلاثين عاماً ، ونعود مرة أخرى إلى اقتصاديات الأقاليم كلها مجتمعة فى ضوء الآيات التنزيلية التى يشير إليها المفسر « الألوسى » فنقول : « إن القرآن الكريم فى سورة البقرة يقول : (هو الذي خلق لكم ما فى الأرض جميعًا) وعموم النص هنا يمنع من التخصيص بمعنى أن قوله تعالى (لكم) خطاب للناس جميعًا ، فالاتجاه إلى تعميم النفع إلى خارج الحدود قائم فى كتاب الله ولم يأت (فرانسوا بيرو) بشىء جديد ولكن الآيات تقرأ متكاملة أو بعبارة أخرى أن القرآن يفسر بعضه بعضا ، فالله يقول : (يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) (١٣ الحجرات) ، فالنص هنا على التعارف يحمل على تبادل المنافع وتبادل المعرفة والإنجازات ثم ينتقل النص إلى الضابط الذى لا يخطئ فى إقامة العدل حين يقول : (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) . ومن التقوى ألا يظلم الناس بعضهم الآخر فى المبادلات الدولية بحجة القوانين الاقتصادية الوضعية كقولهم : (معامل التبادل) ، فهذا كلام صغير إذا قيس بالآيات التنزيلية . وهو صغير إذا قيس بالمنطق العقلى المنصف .

وفى كتاب الله أيضاً قال جل شأنه : (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) ، وهذا قول واضح ينطبق على المعاملات المحلية بين الأفراد ، كما ينطبق على المعاملات الدولية ، وقد سبق أن ذكرنا آية من سورة النحل فيها فقرة شديدة الإبانة فى التحذير من الإخلال بالعهود ونكثها لمجرد أن أمة هى أربى من أمة أى أوفر حظا فى الموارد والقدرات الفنية ومستويات الكفاية الإنتاجية ذلك فى قوله تعالى : (أن تكون أمة هى أربى من أمة) . وفى ضوء هذه النظرات السريعة التى نستشهد

فيها بعدد قليل من آيات الذكر الحكيم ، نرى أن عموم النص على أن ما فى الأرض من طيبة هو للناس جميعاً يكمله عدالة التوزيع فى التجارة الدولية ، ونظير ذلك فيما بين درجات المجتمع لأن العدل يقتضى التكافؤ فيما بين البذل والجزاء والثواب من ناحية أخرى .

* * *

والذى نقرره بشىء من الأسف أن الدنيا بأسرها كما نعيش فيها اليوم تتلبس بالخوف وبالظلام لأن أحد القسمين المشار إليهما آنفا ، سيتمسك بقوانين الأرض وما فيها من قدرات ولا يفكر إطلاقاً فى مخافة الله ، كما لا يفكر فى أن المالك الحق للكون وما فيه ومن فيه هو الخالق جل وعلا . ومن ثم يسقط من حسابه الآيات التنزيلية ، ولقد عرفنا عن القسم الثانى ما يكفى والنتيجة أن الدنيا تعيش فى ظلام ، والله جل شأنه يقول : (قد جاءكم بصائر من ربكم فمن أبصر فلنفسه ومن عمى فعليها وما أنا عليكم بحفيظ) (١٠٤ الأنعام) .

وإذا كانت وظيفة العلماء المسلمين والكتاب المخلصين تفرض عليهم أن يرفعوا مشاعل النور عالية فوق الرءوس لكى تلقى أشعتها على جملة السبل الممهدة وغير الممهدة لعل الناس يختارون السبيل السوى والطريق المستقيم . . نقول إن على كل عالم مسلم وباحث غيور مخلص أن يسهم بما فى وسعه وفى حدود اختصاصه وذلك برفع مشعل من المشاعل وإلقاء قبس من الأنوار . . وكاتب هذه السطور لا يجد أحق بالرفع فوق الرؤوس من آيات يقف عندها من كتاب الله عز وجل وليس من حق أى كاتب أن يفضل آية على أخرى أو يلتزم بآيات دون آيات وكل مافى الأمر أن قدرة الإنسان محدودة ، وأنه من ضوابط الخلق واحد يسمى التخصص . . التخصص فى وظائف الأعضاء وفى القدرات الذهنية وفى القدرة على الإنتاج وآخر ما هو معروف . . ولذلك نقف عند حد التنبيه إلى الإعجاز المطلق للاقتصاد الإسلامى حين يعرض لأى فرع من فروع المادة الاقتصادية . ذلك أنه من رأينا أن الاقتصاد لا ينتظم فى سلك العلوم البحتة . ولا الفكر البحت ولا المذاهب والعقائد ونحوها . بل هو جملة من الدراسات . وطائفة من فروع المعرفة . ونميل إلى تسمية هذه الدراسة بقولنا المادة الاقتصادية أو الدراسات الاقتصادية . . وفيها فكر ورأى ونظام وسياسة ومذهب وعقيدة وعلم وتاريخ على نحو ما جئنا به تفصيلا فى كتاب لنا نشرناه وعنوانه « الاقتصاد الإسلامى مدخل ومنهاج » وننتهز هذه الفرصة لنعترف بأن الجهد الذى بذلناه فى الكتاب المذكور هو جهد قليل يغرى بالإغفال . لولا أنه دعوة علمية إلى باحث جاد فى المادة

الاقتصادية لكى يتخذ من القرآن والسنة منطلقاً مأموناً للخوض فى أعقد مشكلات الدنيا ونريد بها المشكلة الاقتصادية . .

* * *

وإذ ندعو غيرنا من المشتغلين بالبحث العلمى إلى ماتقدم بيانه من ضرورة الالتزام بأحكام الإسلام فى دراسة الأمور الإنسانية . وبخاصة المشكلات الاقتصادية . . فإننا نستجيب لهذه الدعوة بذاتها فيما نحن بصدده من تقدير الموقف الراهن لقضايا البترول وهى أخطر قضية معاصرة على نحو ماعرضنا له فى المقال الثانى . .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثانى

تقدير الموقف الراهن

« بترول المسلمين هو الذى تصبه إسرائيل على بلادنا عداوة ونارًا ، ويدمر به الشيوعيون القرى الآمنة والمصانع فى أفغانستان فتجرى دماء المسلمين أنهارًا . . وحكام العرب لاهون ، أو هم للغاصبين يساعدون » .

obeikandl.com

تقدير الموقف الراهن

فى المقال التالى نعرض لقضايا البترول المعاصرة فى كلمات بيانها :

- أهم الآثار المباشرة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ على سوق البترول .
- حقيقة التضخم الذى بدأ يتصاعد من عام ١٩٧٤ ، وهل البترول هو سببه الرئيسى ؟ .
- السلوك الاقتصادى للعرب فى توظيف أموالهم .
- الآثار الحتمية لما ساد سوق البترول والتجارة الدولية عموماً من فوضى فى الأعوام التى تلت عام ١٩٧٣ وتأثر الدول العربية بهذه التغيرات .
- الرخاء الظاهرى فى البلاد العربية المنتجة للبترول وهل يستند إلى أسس مدروسة تساعد على استمراره ؟
- التحركات الدولية المنتظرة ضد اقتصاديات دول البترول
- الحدود السياسية بين الدول العربية وهل تلغى بمجرد اتفاق سياسى ؟
- الحل العملى الذى نراه بقيام السوق المشتركة على الحريات الثلاثة وإنشاء صناديق للموازنة لتخفيف تفاوت العملات .
- إجراءات تكميلية لتوظيف الأموال العربية فى الوطن العربى .
- العزلة الاقتصادية والسياسية وهم باطل .
- حكم الشريعة فى التعاون مع الدول الأجنبية .
- الشريعة تجيز استئجار الخبراء والمشاركة على أن تكون اليد العليا للشريك العربى مهما كانت نسبة مساهمته فى رأس المال .
- التأميم قرار إدارى للاستهلاك المحلى .
- محمد طلعت حرب من أكبر الرواد فى كل من الاقتصاد والإدارة .

قضايا البترول المعاصرة فى كلمات

١ - أهم الآثار المباشرة لأحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

(ا) استعادة العرب لبعض حقهم فى الإشراف الفعال على موارد بلادهم .

(ب) الاندفاع العاطفى . وقد تمثل فى رفع الأسعار من ٢.٠١ من الدولار للبرميل قبل الحرب إلى ١١.٥٦ من الدولار فى أوائل ١٩٧٤ بدون حساب دقيق للنتائج فى المدى القريب والمدى البعيد .

(جـ) اصطناع أساليب غير مألوفة من قبل فى تسويق البترول منذ البيع بالمزاد ومنها أيضا اتصال مراكز الإنتاج بالمستهلك الأخير بقصد تقويض سلطات الشركات العالمية الاحتكارية

(د) هدوء العاصفة . . . بعد الانفعال العصبى وآثاره . عاد العرب يفكرون بشىء من الهدوء ويدخلون فى حسابهم الاعتبارات الإنسانية والمصالح العليا للعالم بوصفه كلا متكاملا . ومن نتائج ذلك تراجع الأسعار عن الذبذبات العليا التى فاقت كل تصور . وظهور ميل إلى الاستمرار النسبى لأسعار البترول ، حول عشرة ريالات للبرميل مع تفاوت يتفق ودرجة الجودة وسائر النواحى الفنية ، وكذلك سائر الاعتبارات الاقتصادية كالبعد من مراكز الاستهلاك وأثر ذلك فى تكاليف النقل .

(هـ) علامات على الطريق . . مواقف رصينة ومتزنة لبعض أعضاء الأوبك كما فى السعودية .

٢ - حقيقة التضخم : أسرف العالم الغربى بوجه خاص فى اتهام العرب بأنهم السبب فى موجة التضخم الذى بدأ يتصاعد من أوائل عام ١٩٧٤ بسرعة جنونية .

(ا) تكلفة البترول كمادة خام أو طاقة لدفع عجلة الإنتاج أو كتحريك أدوات النقل ، هى تكلفة جزئية لا تبرر مزاعم الغرب ، وبعبارة أخرى ، إن للتضخم النقدى أسباباً كثيرة تخرج عن نطاق هذا الكتاب ، ومع ذلك نوجزها فى كلمات :

(ب) رد الفعل أو الهجوم المضاد من جانب البلاد الصناعية المستهلكة للبترول فى مواجهة

البلاد العربية ، وهى أهم المنتجين وأكثرهم ثراءً ومن ذلك . . رفع أسعار السلع المصنعة لدرجة لا تبررها زيادة أسعار البترول .

(جـ) استنزاف جانب كبير من موارد الدول المنتجة فى مقابل وارداتها وكذلك تناقص الأرصدة .

(د) الذعر المالى أصاب أصحاب الأرصدة واندفاعهم نحو شراء الذهب . . استغلال اليهود لهذه الاتجاهات التى هبت على الاقتصاد العالمى كالأعاصير حتى ارتفع سعر الأوقية من الذهب من ٣٥ دولاراً للأوقية كسعر رسمى فى عهد الرئيس جونسون ، إلى ٤٢ فى السوق الحرة إلى أضعاف هذا القدر حتى وصل السعر إلى ٢٠٠ دولار للأوقية ، وبعد أن أتت هذه المغامرة آثارها المطلوبة عاد الهدوء من جديد إلى الأسواق وهبط سعر الذهب إلى ١٠٠ ثم ارتفع إلى ١٣٠ . ومن المفيد أن نورد فى الموضع المناسب جدولا بتقلبات الذهب فى مصر كمرآة للتقلبات العالمية .

٣ – السلوك الاقتصادى من جديد : اتجه العرب إلى تجنب التهافت على الذهب وعمدوا إلى توظيف أموالهم فى شراء المنشآت الكبرى كالفنادق والأحياء السكنية والأسهم والسندات من أسواق الغرب بوجه خاص ، ومن الأمثلة أن العرب أنفقوا فى عام ١٩٧٥ وحده ٦٠ ألف مليون دولار فى شراء الأعيان والعقارات والأموال الثابتة التى تدر عليهم دخلا ثابتاً[١] .

القدرة النسبية فى المال الحاضر بالقياس إلى ماكانت عليه الحال فى أواخر ١٩٧٣ وطوال ١٩٧٤ واتجاه أسعار الفائدة إلى الارتفاع بشكل غير مسبوق فى التاريخ . على نحو ما تضمنته جداول أسعار الفائدة فى أسواق المال .

٤ – الآثار الحتمية لما ساد سوق البترول وسوق التجارة الدولية من فوضى فى الأعوام التى تلت ١٩٧٣ وبوجه خاص :

(ا) تسابق الدول المنتجة فى استنزاف مواردها وتصدير أوطانها وبهذا المعنى صدرت أحكام فى فرنسا تصف تصدير الخامات وتصدير البترول بوجه خاص بمثابة بيع للوطن .

(ب) تناقص الأعمار التى كانت مقدرة من قبل للثروة البترولية وتفاوت آراء الخبراء فى تقدير ما بقى من هذه الأعمار ، وهو فى معظم الحالات حوالى ثلاثين عاماً .

(جـ) كانت الصبغة الغالبة على اقتصاديات البلاد العربية المنتجة للبترول أنها اقتصاديات استهلاكية ، فهى لا تكاد تنتج شيئًا نافعًا ، وأما صادراتها فمعظمها من البترول (فى الملاحق

(١) جئنا ببيان عن موقف استثمار أموال الدول العربية البترولية فى الخارج .

جداول الصادرات) على أن هذه الصبغة الاستهلاكية زادت كثافة فى الأعوام الأخيرة بمعنى أن السلع المستوردة فى مقابل تصدير البترول ، قد كانت فى العقد السادس والسابع من القرن العشرين أقرب إلى إشباع الحاجات كالأطعمة ، وأدوات النقل والتعمير بمقدار ، أما فى العقد الثامن الذى نعيش فيه فإن السلع المستوردة غلبت عليها صفات البذخ والإسراف والزخرف المبالغ فيه .

(د) استمرار ضعف الاتجاه إلى التصنيع ، وهذا لا يبعث على الأمل فى تعويض ما ينقص من الوطن بإقامة منشآت منتجة .

(هـ) جنوح الطبقات الغنية فى الدول العربية المصدرة إلى مستويات من الرفاهة أضعف الاستعداد لدى الجيل الجديد من الشباب لتلقى العلوم النافعة والتكنولوجيا الحديثة بوجه خاص .

(و) خطورة المؤامرات الدولية على البلاد المنتجة للبترول ، وقد تمثلت هذه المؤامرات فى نواح كثيرة منها :

ترويج الأسلحة المباشرة ، وإثارة المعارك فيما بين بعض العرب وبعضهم الآخر ، وفيما بينهم وبين إسرائيل ، وبهذا أمكن استنزاف أقدار متزايدة من الأرصدة ، بالإضافة إلى أخطار أسلوب التضخم ومناورات أسعار الذهب .

٥ – فى البلاد العربية اليوم رخاء ظاهرى يتمثل فى نشاط للعمران ، أى مرافق الإسكان والطرق وكل أسباب المتاع والرفاهة ، ولكن هذا الرخاء لا يستند إلى أسس طويلة المدى كإقامة الصناعات على الأسس العلمية ، من حيوية الأسواق المستهلكة ومن كسب الأسواق بالتكلفة النسبية الأقل .

– اعتماد هذه البلاد التى تتمتع بالرخاء الظاهرى على القدرات البشرية المستوردة من أبسط الحرف والصناعات إلى أعلى الدرجات ، وما يترتب على ذلك من إضعاف بعض الدول المصدرة للطاقات البشرية وإصابة البلاد المنتجة للبترول بالتضخم البشرى مع تعدد الجنسيات العاملة وتضاؤل الفرص المتاحة للوطنيين لكى يتدربوا أو يكتسبوا الخبرات من الأجانب المستخدمين ، ونقطة الأجانب هنا تشمل فرق العرب على أساس تعدد القوميات والجنسيات داخل الأمة العربية .

٦ – الصورة العامة تبدو مشرقة عند النظرة السطحية ، ولا نراها كذلك ، وأسباب هذا التشاؤم ظاهرة فى التحركات الدولية ومن ذلك :

(ا) علمت الولايات المتحدة مثلا أنها إذا سارت بمعدلات الاستهلاك الحالية فإن احتياجاتها من بترول العرب سيرتفع إلى ٥٠٪ من جملة احتياجاتها البترولية ١٩٨٠[1] وبدأت أصوات السياسيين وخبراء الاقتصاد تعلو بالتحذير من هذا المصير .

(ب) لا تتصور أن الغرب – وعلى رأسه الولايات المتحدة ، يسلم بهذا المصير ، ومن الأدلة على ذلك ما تنشره الصحف من دعوة الأمة الأمريكية إلى التعبئة لمواجهة حرب جديدة من أجل الاستقلال ، وقد ظهرت هذه المقالات فى الصحف سنة ١٩٧٦ بمناسبة مرور مائتى عام على استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا ، ولهذا التحديد ما يبرره ومن الغفلة وقلة النظر فى العاقبة ، أن يركن العرب على ما هم فيه من رخاء مؤقت واستبعاد لاقتصاديات البلاد التى تعتمد على بترول العرب .

(جـ) خبراؤنا فرق ثلاث ؛ منهم السطحيون ، ومنهم المنافقون ، وقلة ترفع الصوت بكلمة الحق ولكنها تضيع فى أجواء من الفساد ليس لها نظير فى التاريخ .

والذى نراه ، أن المشكلة الحقيقيةأعمق بكثير من قضية البترول – إنها مشكلة تعدد القوميات وتعدد الجنسيات فى داخل الأمة العربية الواحدة ، ونحن نؤيد الكتاب المخلصين للعلم من أمثال : « دايبولت ، وجورج بيرسون » . . وأمثال هؤلاء يقولون إن الحدود السياسية جرائم ، وإن الذين يرسمونها ويفرضونها على أفراد الأمة الواحدة هم مجرمون ولكن هل الدعوة إلى الوحدة أمر ميسور ، وهل تجنب المنازعات بين الطوائف داخل بلد واحد كما فى أرض الشام التى أصبحت دولا ما تواجدت إلا مع الحرب العالمية الثانية ، هل هو ممكن ؟

نقول إن هذا المطلب غير يسير ، ولكننا نذكر بأمور أهمها :

١ – إن البلاد الأوربية أكثر وعياً ونضجاً من النواحى السياسية والعلمية والفنية ، وهى مع ذلك ترى أنه لا بقاء لها إلا بالوحدة ، ومن ثم كانت فكرة السوق الأوربية المشتركة التى هى نواة للمجتمع الأوربى الموحد ، والتى هى بعث لسياسة (شارلمان) وقد نادى بها من سنة ٨٠٠ للميلاد لتكون أوربا حصناً يواجه زحف العرب وانتشارهم . . نقول إنه فى الوقت الذى يتجه فيه هؤلاء الأقوام الناضجون الذين نتلقى عنهم التكنولوجيا إلى الوحدة تدريجيًّا بتوهين الحدود على نحو ما أشرنا إليه تفصيلا فى بعض المراجع التى كتبناها وعلى ما كتب غيرنا من المؤلفين فلا تكرر شيئاً

---

(١) ترتب على موجة البرد التى لم يسبق لها نظير بين ديسمبر ١٩٧٦ ويناير ١٩٧٧ أن ارتفع معدل الاستيراد من البترول العربى إلى الولايات المتحدة للرقم المذكور فى المتن أى ٥٠ ٪ بدلا من ٤٠ ٪ ولكن هذه ظاهرة مؤقتة للسبب المذكور .

من ذلك[١] فى هذا الوقت بالذات أى الربع الثالث من القرن العشرين ، نرى الاتجاه العكسى يطغى على عقول العرب وعلى أفئدتهم وهواهم فهم يتآمرون أو يتفقون مع خصومهم من أجل خلق كيانات قانونية هزيلة تنعم فيها القلة وتشقى الكثرة ، ويشتد التفاوت بين أجزاء الجسد الواحد ، وقد قلنا إن هذا الجسد المتكامل هو أمة العرب .

٢ – فى رحاب الجامعة يتعين على الباحث أن يقرر كلمة الحق وأن يؤيدها وأن يفسح صدره للجدل والمعارضة ، ومن جملة تكامل الآراء وتعارضها ، وغلبة بعضها على البعض الآخر ، يصل جهد الجامعات إلى وضع الأنوار الكاشفة على الطريق ، ولأصحاب السلطان بعد ذلك أن يهتدوا بتلك الأضواء أو أن تغشى أبصارهم كما غشيت بصائرهم[٢] .

إن الجامعة تؤدى واجبها بإعلاء كلمة الحق التى ترضى الله والرسول والتى يورثها الآباء للأبناء . . فإن لم تتوافر فرص التطبيق الفورى أو التطبيق فى المدى القريب ، فإن الأيام دول .

الحل العملى :

لا نؤمن بالطفرة ، ولا نؤمن بالثورة ، وإنما يكون التغيير بالتربية الهادئة ، والانتقال الهادئ من حال إلى حال . ومن خطأ الرأى أن ننكر تجارب غيرنا ، وكذلك نقول إن دعم السوق العربية المشتركة التى لا تزال رابضة فى الملفات ، هو أول الطريق ، وتقوم السوق المشتركة على حريات ثلاث لا أكثر ولا أقل ، ونحن نخالف من يزيد على هذا القدر لأنه يبالغ على غير أساس ، ونكرر القول بأن الحريات ثلاث لا تزيد ولا تنقص .

– حرية تنقل الأفراد عبر الحدود السياسية الظالمة ، من أجل العمل والاستقرار والكسب ، مثل المواطنين الذين سبقوا إلى العمل والاستقرار فى البلاد العربية .

– حرية السلع والمواد فى عبورها للحدود بغير حواجز صناعية كالجمارك ونظام الحصص ، وكل ما ابتدعه الفكر البشرى لتعويق التجارة فى مجموعة من البلاد دون مجموعة أخرى .

– أما الحرية الثالثة فهى محصلة الحريتين الأولى والثانية ونقصد حرية هجرة رءوس الأموال إلى الداخل والخارج لأن الفرد إذا عمل وادخر ، والبضاعة إذا انتقلت وزادت قيمتها بالخروج

(١) المرجع : الاتحادات والتكتلات الاقتصادية والسياسية من ١٨٠٠ م إلى ١٩٦٠ ، وهو بحث وارد فى كتاب « المشكلات الاقتصادية المعاصرة » تأليف مرعى دعبس القاهرة ١٩٦٢ .

(٢) يقال إن السوق العربية المشتركة قد قامت بالفعل ولها أجهزة ولكن ما ورد فى المتن يصف الأمر الواقع ولا يلتفت إلى الشكليات والمظاهر .

عن مواطن الإنتاج إلى مواطن الاستهلاك فإنها تحقق ربحاً مضافاً إلى الإيرادات التى يحصل عليها العمال حال كسب معاشهم . وباستثمار كل من الموارد الأولى والثانية تتكون رءوس الأموال فاذا جاز لها أن تنتقل من بلد إلى بلد دون معوقات . فإن الحدود السياسية تصبح واهنة .

وبالإضافة إلى غياب السوق العربية المشتركة . هناك عديد من الحواجز التى تفرق أجزاء الأمة الواحدة ومن ذلك : اختلاف العملة والتفاوت الشديد بين القوة الشرائية لعملات الدول العربية . هذا عن قيمتها فى الأسواق الدولية . وفى داخل الأسواق العربية . ومن الميسور البدء بإنشاء صناديق للموازنة[1] تخفف من شدة هذا التفاوت .

الموانع السياسية والإدارية التى تفرض على أفراد هذه الأمة العربية . تؤدى إلى قدر من الفرقة لا تؤديه الحدود السياسية ذاتها . ومن ذلك مثلا اختلاف جوازات السفر وتأشيرات الخروج والدخول والإذن بالزيارة والإذن بالإقامة .

بقى أن نشير إلى التزاحم الذى دخل فى تاريخ العرب كوصمة يندى لها الجبين . ذلك التزاحم الذى يسىء إلى القمة وما دون القمة وما فوقها . فللأمة العربية عشرات من وزراء الخارجية . وعشرات من وزراء الاقتصاد . وعشرات من رؤساء الدول[2] . وقد تكون الدولة من سكان فندق واحد كما يقول أهل الصين . بمعنى أن السكان يعدون بعشرات الألوف . ولها من الهيلمان والسلطان ومن الزينة ما لا تحرص عليه أمة كبرى كاليابان أو الصين .

هذا البلاد الذى أصيب به الجيل الحاضر . هو من تدبير الكارهين للأمة العربية . وهو بلاء جد خطير . ولا يمكن أن ينمحى بثورة أو قهر أو غزو . فهذه كلها أساليب عنيفة تورث الضغينة وتولد الأحقاد . وقد يترتب عليها نجاح مؤقت . ولكن سرعان ما يثور الغضب من جديد . ثم يتنادى المتنافسون بنداء الانتقام .

* * *

والذى نراه من أجل توهين الحدود السياسية بالإضافة إلى ما تقدم ذكره من حيث دعم السوق العربية المشتركة وإنشاء صندوق التوازن النقدى هناك إجراءات أخرى تكميلية منها :

« الحد من فيضان المال الحاضر وتركيزه فى البنوك العالمية دون البنوك العربية .

---

(١) صندوق موازنة العملات العربية هو هيئة تسهم فى إنشائها جميع الدول العربية وتقدم كل منها حصة مناسبة لموارده ، ويتدخل هذا الصندوق فى سوق الصرافة مشترياً لأية عملة يتزايد عرضها كما يتدخل بائعاً فى الحالة العكسية بحيث تكون الذبذبات ارتفاعاً وانخفاضاً قريبة من الأسعار الرسمية المتفق عليها .

(٢) من المفروض أن الدول العربية تبلغ العشرين دولة .

* عدم التركيز على توظيف الأموال فى الأسواق العربية كما أشرنا من قبل .

هذه كلها إجراءات يجب أن تعالج برفق وبالتدريج ، والأمر يقتضى شجاعة الرأى وشجاعة العقول وليس كالجامعات من هو جدير بقيادة هذا الفكر المستنير ، لعله يؤتى آثاره فى جيل مقبل ، وليس ذلك على الله بعزيز .

العزلة وهم باطل

الدعوة إلى ما يسمى بالاقتصاد المغلق ، قد تكون مقبولة لفترة من الزمن كما حدث فى البلاد الاشتراكية ، ولكنها كسياسة مستديمة لا تصلح ، فهى ضد طبائع الأشياء لأن الفطرة غالبة ، وهى تقوم على احتياج بعض الناس لبعض نظرا للمغايرة فى التكوين الجيولوجى للأرض والتفاوت فى المناخ والطبيعة .

وهذه سنة الله فى خلقه ، ليقوم بين الناس تعارف وتبادل .

* نحن لا ندعو إلى ما يسمى بالاستقلال الاقتصادى الكلى ، ولا بالعزلة الاقتصادية والسياسية ، بل ندعو إلى التآخى بين الشعوب على أسس من العدل .

ويعنينا فى موضوع هذه الرسالة أن نؤكد تعاون الدول المنتجة للبترول أى صاحبة الآبار وصاحبة الأرض مع الهيئات والشركات والمنظمات الكبرى التى كسبت فى عالم البترول خبرة طويلة وثقافة بترولية رفيعة المستوى .

ولكن كيف يكون التعاون .

والجواب : إننا نسترشد بالشريعة الإسلامية فيما تصدر به من رأى أو توصية فنقول : إن الشريعة تجيز صورتين اثنتين لهذا التعاون .

إحداهما : إجارة الأعيان والأشخاص ، فللدولة أن تستأجر أقدر الشركات وأكثر الخبراء تجربة ودراية ، هذه واحدة .

وثانيتهما : عقد الشركة بشرط ألا يقضى فى أمر والشريك العربى غائب ، وأن تكون كلمته هى العليا مهما كان نصيبه من رأس المال ضعيفاً . فليست القضية إذن كما يتوهمها البعض (٥٪ مقابل ٤٩٪ ، أو ٧٥٪ فى مقابل ٢٥٪ هذا كله كلام سطحى ، فلو أن المشاركة قامت بين دولة عربية قدمت ١٪ من رأس المال وشركة ذات مركز عالمى وقدمت هذه الشركة ٩٩٪ لكان القول

الفصل فى يد البلد صاحبة السيادة أى البلد المنتج للبترول ، وكذلك لا يجوز أن تتخذ الشركة الممولة قراراً فى غيبة ممثل الدولة ، إلا كان له حق الاعتراض المعروف فى زمننا باسم (الفيتو) .

ولأهمية هذه القضية عرض لها عدد من الخبراء والكتاب – وقد جئنا فى الموضع المناسب ببعض هذه الآراء المتعارضة مع التعقيب عليها .

ومن الأمانة العلمية أن نقول بأن التأميم وإعلان السيادة على النشاط البترولى بقرار إدارى قد لا يزيد على عمل سياسى يراد به الاستهلاك المحلى . لأن الشركات العالمية عميقة الجذور ، وفى الوقت الذى تعلن فيه دولة ما أنها أممت أو اشترت أو استولت . فإنها فى حقيقة الأمر ما زادت على رفع لافتات وشعارات . وستبقى الشركات العالمية قابضة على زمام سوق الاستهلاك لفترة طويلة . ولا يكون انتزاعها من الأرض التى توغلت فيها إلا بالصبر والمثابرة ورفع الكفاية الذاتية . وكل ذلك يتم عن طريق المشاركة الشرعية التى أشرنا إليها .

ولنا فى تاريخ « محمد طلعت حرب » الاقتصادى الصادق أسوةحسنة . . فقد بدأ شريكا لشركة صباغى براد فورد فى سنة ١٩٣٦ كما بدأ بمشاركة الإنجليز فى تسيير بعض خطوط الطيران . وكانت هذه المشاركة باكورة الخطوات العملية التى مهدت لقيام صناعات الغزل العملاقة . لأن عوامل التوطن متوافرة وكانت كذلك سبباً فى نجاح الطيران العربى . لأن ظروف مصر تؤهلها للمركز المميز من حيث صفاء الجو على مدار العام . ومن حيث إنها تتوسط القارات القديمة . وكما كانت مصر قديماً محط الرحال لقوافل التجارة . فإن مطاراتها وموانيها يمكن أن تحتل هذا المركز إذا فهمنا معنى التعاون الدولى . وحرصنا على السيادة لصالح الأمة لا لصالح جماعة محدودة من أصحاب النفوذ أو أصحاب رءوس الأموال .

* * *

ثم إن هذا القائد الكبير فى عالم الفكر الاقتصادى والإدارى فى البلاد العربية ونريد به المرحوم « محمد طلعت حرب » قد جمع بين النظر السليم وبين التطبيق العملى . حين اقتنع بأهمية وظيفة التمويل والتحكم فى السيولة وخرج من مجال البحث النظرى إلى مجال التطبيق . وأنشأ بنك مصر سنة ١٩٢٠ فى مواجهة مقاومة عنيفة من الداخل ومن الخارج . ولكن النبتة الضعيفة التى أنشأها حين ذاك نبتت وأثمرت خلال سبعة وخمسين عاما من عام ١٩٢٠ إلى الآن على نحو مشهور . . ومن ثم نكتفى بالإشارة إليه .

والذى يبدو هو أن التاريخ يعيد نفسه فنحن اليوم فى سنة ١٩٧٧ وفيما انقضى من أعوام قليلة

تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نواجه مشكلة المال الحاضر من جديد فى عمق وعنف ، ما كان ليمر بخاطر المشتغلين بهذه الدراسات حين أنشأ طلعت حرب بنك مصر برأسمال بالغ التواضع هو ٨٠ ألف جنيه مصرى.. واليوم يهتز العالم بتحركات الفوائض النقدية للبترول العربى ، لا لأنها بالغة الخطورة حقًا بالقياس إلى ثروات الأمم المتقدمة ، بل لأنها من حق أمم مستضعفة يبالغ خصومها فى تقدير الأخطار التى يمكن أن تصاحب حصولها على حقوقها المشروعة ، ومن ثم كان للفوائض البترولية موقف فيما نحن بصدده من الكلام عن انتفاع دول البترول بأموالها . وهذا ما نعرض له فى المقال التالى .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثالث

الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية

« إن أموال البترول تذهب للغاصبين أعداء الإسلام من الكافرين . . وهم لنا بالمرصاد قاعدون ، وعلى إسلامنا يحقدون ، ولأرض المسلمين يمزقون وبينهم يفرقون . . »

obeikandl.com

الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية

- بحث هام للأستاذ « حسن عباس زكى » عن الفوائض البترولية .
- انخفاض سعر العملة لا يؤثر على قيمة الودائع المدرجة بها ما دامت لم تتحول إلى عملة أخرى .
- حرية تحويل الودائع من عملة إلى أخرى يجب أن تكون مطلقة .
- حرية الحركة تتناسب عكسيًا مع حجم الودائع .
- اضطرار الدولة صاحبة الوديعة إلى الاستثمار فى نفس العملة .
- خطورة ضخامة حجم الودائع على مراكز البنوك المودعة بها .
- الولاء المزدوج للمسئولين عن الإدارة المالية لرأس المال العربى .
- الصهيونية تضخم أثر ثروات العرب على الدول النامية .
- دخل الدول البترولية لا يقاس إلى بعض أوجه الإنفاق الترفيهى للشعب الأمريكى
- رقم مبيعات شركتى فورد وجنرال موتورز يفوق دخل الدول العربية مجتمعة .
- حافظة أوراق الدول العربية ، موزعة دون تخطيط مدروس .
- برغم ضخامة الفوائض البترولية فإن العملة العربية لم تصبح عملة دولية كما كانت تفعل بريطانيا وأمريكا واليابان إبان ازدهار تجارتها .
- اقتراحات لاستثمار فائض دخول دول البترول .

الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية

إن القضية الرئيسية المطروحة فى هذا الكتاب تدور حول الموقف الراهن للفوائض المالية الناجمة عن استنباط البترول وتصديره تمهيداً للنظر فى كيفية الإفادة بهذه الفوائض على خير وجه ممكن عمليًّا بدلا من الأوضاع الراهنة التى سيتضح مع متابعة الدراسة أنها فى غير صالح العرب المعاصر ، فإننا قطعا تأثرنا بالاتجاه السائد ، ولهذا كان موضوع الكتاب على ما هو ثابت فى مقدمته ، واقعا فى هذا الإطار ، إطار تصنيع البلاد البترولية – على أن يتعين التنبيه إلى أن حضارة الزراعة تطل على العالم من جديد ، لأن الحرمان من العناصر الغذائية الرئيسية يهدد شعوباً بأسرها كما فى الصين والهند وباكستان ، ومع ذلك فقد تركنا الكلام عن الزراعة على الرغم من أهميته ، وركزنا على الخط الرئيسى المعتمد لهذه الدراسة .

وفى مجال تحريك رءوس الأموال المتراكمة والمسماة بالأرصدة ، كما أنه فى مجال التوجيه للجديد من هذه الإيرادات مع مطلع كل شمس . . نقول بأنه فى هذه المجالات مجتمعة ميدان فسيح للخبرة المالية المستندة إلى نظرة علمية شاملة وعميقة . .

* * *

ومن بين ما اطلعنا عليه بحث نشرته مجلة البترول للسيد الوزير السابق « حسن عباس زكى » بوصفه المستشار الاقتصادى لدولة الإمارات العربية بالعدد الثالث المجلد ١٢ أكتوبر ١٩٧٥ ، وقد رأينا أن نستخلص منه العجالة الواردة فيما بعد ونقدمها بصورة مقال متكامل وثيق الصلة بخط التفكير الأصلى الذى نلتزم به . . وذلك فى الصفحات التالية . .[١] .

---

(١) نشر هذا المقال قبل تلخيصه فى أواخر عام ١٩٧٥ ونحن الآن فى نهاية عام ١٩٨١ ولكننا نشرناه ضمن كتابنا لأن أحداث الأعوام الستة الماضية كانت ولا تزال تؤيد ما جاء فى المقال ولا تنقضه .. وننبه القارئ إلى أن النتائج التى استخلصناها من بعض الأبحاث والإحصاءات المنشورة بالكتاب ليست أحكاماً مطلقة ثابتة ، وإنما هى أحكام بنيت على مقدمات فإذا تغيرت المقدمات تغيرت الأحكام .. ونحن نرى أن التعميم فى القضايا العلمية مجازفة غير مأمونة ، وأن الأحكام المطلقة الثابتة هى ما كان منبعها الشريعة ، أو ما كان يتفق معها .

رأس المال العربى والمخاطر من حوله :

يلخص سيادته المخاطر التى تحيط برأس المال العربى اليوم فى النقاط الآتية :

• انخفاض سعر العملة بالنسبة لباقى العملات الحرة فى السوق المالى ، لا يترتب عليه خسائر للدولة المودعة ، طالما أن الدولة لا ترغب فى تحويل الوديعة من عملة إلى أخرى ، وعلى هذا فإن الانخفاض الذى حدث للدور الأمريكى من سبتمبر ٧٤ حتى (سبتمبر ١٩٧٥) لا يعتبر خطيراً فى حد ذاته ، طالما أن ودائعنا باقية بالدولار ، وطالما أن مشترياتنا تنحصر فى كتلة الدولار ، ولكن الخسارة تتحقق فى حالة تحويل جزء من ودائع الدولار إلى إسترليني أو إلى عملة أخرى . ويترتب على ذلك أن تضطر الدولة المودعة إلى إبقاء ودائعها مقومة بعملة واحدة ، وبالتالى تصبح هذه الودائع تحت رحمة البنك المركزى للدولة المصدرة لهذه العملة وهنا يكمن الخطر الثانى .

إن حرية تحويل الودائع من مصرف إلى مصرف ومن عملة إلى أخرى يجب أن تكون مطلقة وبلا حدود ، حتى إذا ما بدرت فى الأفق المالى أو الاقتصادى أو السياسى أى بوادر تدل على عدم استقرار الموقف المالى لأى عملة ، أسرعت الدولة صاحبة الودائع باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على القيمة الحقيقية لودائعها ، ومن الوجهة النظرية البحتة فليس هناك أى قيد على حرية حركة رءوس الأموال العربية ، أما من الوجهة العملية فإن حرية الحركة تتناسب عكسيًّا مع حجم الودائع أى أنه كلما ازداد حجم الوديعة ، عظم تأثير تحويلها ليس فقط من عملة إلى أخرى ، بل ومن مصرف إلى مصرف وبالتالى أصبح عسيرا إن لم يكن من المستحيل تحقيق أى درجة من حرية الحركة للودائع والاحتياطيات .

• كنتيجة مباشرة لتقييد حرية التحويل من عملة إلى أخرى ، تضطر الدولة إذا ما أرادت تحويل هذه الودائع إلى صورة أخرى من الاستثمارات أن تستثمر فى نفس العملة الوديعة حتى ولو توفرت فرص استثمارية أحسن فى عملات أخرى ، ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك فحسب لأن دراسات الإدارة المالية والمصارف تثبت أنه كلما ازداد حجم الودائع قل معدل حركتها وازداد موقف المصرف المودع به حرجاً ، الأمر الذى ينعكس بدون شك على مقدار الأمن والضمان الذى تتمتع به الوديعة .

• وتحاول المصارف دائماً أن توازن بين السيولة والأرباح والمعروف اقتصاديًّا أنه كلما زادت درجة السيولة فى أصول المصرف قلت أرباحه وبالعكس ، كذلك فإن من البديهات أن المصارف

والمؤسسات المالية تقف على أرض صلبة ، كلما كثر عدد المودعين بها ، وتقل درجة الصلابة كلما ازداد حجم وديعة ما بالنسبة لمجموع الودائع فى المصرف ، وعلى هذا نجد أنه بازدياد حجم رأس المال العربى مع عدم ازدياد القاعدة المصرفية للودائع ، تزداد البنوك والمصارف التى بها الودائع ضعفاً يوماً بعد يوم .

* إن مشكلة الولاء المزدوج فى الإدارة العلمية مشكلة ذات أهمية كبرى فى المجالات الدولية ، وأجمع الكتاب أنه رغماً عن اختلاف الشخصيات فإن الولاء الأول دائماً يكون للوطن ، ولهذا اتخذت المنظمات الدولية كقاعدة أساسية فى نظام العمل بها ، ألا يعهد إلى أى مواطن من دولة باتخاذ قرارات ، لها علاقة مباشرة بدولته . وإذا حاولنا تطبيق هذا المبدأ على الإدارة المالية لرأس المال العربى ، نجد أن الدول العربية أخذت بعكس هذا المبدأ تماماً ، نجد أن المسئولين عن الإدارة المالية كلهم من جنسيات الدول التى بها الودائع .

ثم يتحدث الأستاذ « حسن عباس زكى » **عن الحملة الصهيونية ضد دول البترول فيقول :**

حملة الدعاية الصهيونية لها هدفان : الأول أن تدخل فى روع العرب أنهم أغنياء وأن لديهم من الثروات ما يسمح لهم بالتبذير وإجزال العطاء ، والثانى : أن تدخل فى روع دول العالم الثالث النامية ، أن العرب إما أنهم مسئولون مسئولية كاملة وكلية عن مشاكل الدول النامية الناتجة عن التضخم والكساد العالميين ، ولذا فعليهم إصلاح ما أفسدوه ، وإما أنهم مسئولون مسئولية جزئية ، فستطيع ثرواتهم وتوافر إمكاناتهم أن تجعلهم أقدر من غيرهم على إصلاح ما أفسده الدهر فى الدول النامية .

ثم يورد سيادته هذه المقارنات :

* دخل دولة الإمارات من النفط فى عام ١٩٧٤ ، أقل مما صرف الشعب الأمريكى فى نفس العام على « الخل وزيت الطعام الذى يوضع على السلطة » ، وقد صرف الأمريكيون على هذه السلع ٥ مليارات و٤٩٧ مليون دولار » .

* دخل دولة الكويت من النفط فى عام ١٩٧٤ ، أقل مما صرف الشعب الأمريكى فى نفس العام على « الآيس كريم » وقد صرف ٧ مليارات و١٣٩ مليون دولار .

* دخل جميع الدول العربية مجتمعة من النفط فى ١٩٧٤ ، بما فيها السعودية وليبيا والجزائر ، أقل من حجم مبيعات شركتى فورد وجنرال موتورز الأمريكيتين للسيارات فى عام ١٩٧٣ ، وقد كان مجموع مبيعاتها ٦٤ مليار و١٤ مليون دولار .

نسوق هذه الأمثلة لنلفت النظر إلى نقطة هامة ، وهى أن العبرة هى مقارنة حجم ثروة الدول العربية بحجم ثروات الآخرين ، وليس بمقارنة ثرواتهم اليوم بما كانت عليه فى العام الماضى لأننا اليوم لا نعيش فى الماضى ولكن نشارك الآخرين فى عالم اليوم .[١]

ثم يتحدث عن استثمار ثروات دول البترول :

إن هذا الموقف جديد حتى بالنسبة لعلماء الإدارة المالية فى العالم الغربى ، فبينما هناك نظريات عن حافظة الأوراق المالية لشركة تأمين وما يجب توافره فيها وهناك أيضاً دراسات كثيرة عن الطريقة المثلى لإدارة حافظة أوراق مالية للمصارف التجارية ومصارف الاستثمار وغير ذلك من المؤسسات المالية ، نجد أنه ليس هناك بحث واحد فى العالم عن متطلبات حافظة أوراق مالية لدولة ما .

ولهذا نجد أن السياسة الاستثمارية للدول العربية مبنية ، إما على الارتجال أو العشوائية أو انتهاز الفرص هنا وهناك دونما تخطيط للمدى القصير أو البعيد والدليل على ذلك ما أذاعته وزارة الخزانة عن فائض مدفوعات دول النفط الذى يبلغ فى عام ١٩٧٤ مبلغ ٦٠ مليار دولار تقريباً موزعة كالآتى :

٢١ مليارا	ودائع بالعملات الأوربية
٤ مليارات	ودائع فى الولايات المتحدة
٧,٥ مليارات	ودائع وسندات إنجليزية
٦ مليارات	ودائع وسندات أمريكية
٩ مليارات	سندات أوربية ويابانية
٥,٥ مليارات	قروض للدول الصناعية
٢,٥ مليار	قروض للدول النامية
٣,٥ مليارات	البنك الدولى والصندوق الدولى
١ مليار	أسهم وسندات أمريكية

---

(١) من المعلوم أن هذه الأرقام كانت تمثل مدفوعات دول النفط فى عام ١٩٧٤ ، وفى أربعة أعوام وحسب كانت هذه المدفوعات تناهز أكثر من مائة وثمانين ألف مليون دولار أمريكى سنويًا الفترة من (١٩٧٤ حتى ١٩٧٨) وهى الآن تزيد على ذلك إذ تتجه هذه النسبة دائمًا إلى الارتفاع ، ولكن التضخم العالمى يؤدى إلى خفض القيمة الحقيقية لها .

ويتحدث عن عملة الدول العربية الضعيفة اقتصاديًا :

إذا نظرنا إلى عالمنا العربى اليوم نجد أنه من الغريب حقًا ولأول مرة فى التاريخ أن تكون أغنى الدول مالا ، هى أفقرها اقتصاديًا وأضعفها عسكريًا ، وكلنا يعلم أن الأمر كان على غير ذلك تمامًا فى الماضى وقت أن كانت أغنى الدول هى التى كانت لا تغرب عنها الشمس بجيوشها وأساطيلها وإمبراطوريتها ، والأغرب من ذلك هو أن هذا الضعف الاقتصادى والعسكرى الذى تعانيه أغنى الدول مالا الآن وهى (دول الأوبك) يزداد سوءاً يوماً بعد يوم إذ أننا نرى أموالها مودعة فى الخارج بعملات أخرى غير عملتها ، ونحن نعلم كيف كانت أموال أمريكا وهى أغنى دول العالم مدرجة كلها بالدولار فى أى بلد كانت حتى أصبح الدولار هو العملة السائدة فى العالم أجمع ، كذلك نذكر كيف جعلت إنجلترا – فى أوج مجدها – أموال العالم كله تقريبا ومعاملاته تتم بالجنيه الإسترلينى ، كذلك اليابان التى استطاعت فى زمن قياسى بعد سنى الحرب العالمية الثانية أن تدرج أموالها بالين اليابانى حتى أصبح الين عملة دولية لها مكانتها الراسخة فى أسواق المال الدولية (إلى أن كانت حرب رمضان) .

ثم يقترح الأستاذ « حسن عباس زكى » مجالات استثمار لفائض دخول دول النفط :

– استخدام المال العربى فى البلاد المنتجة نفسها .

– المجالات العديدة والمثيلة والأكثر تنوعاً فى الوطن العربى ومنها جذب التكنولوجيا إلى الأرض العربية بكافة الوسائل .

–استثمارات عربية مشتركة داخل القارة الأفريقية .

– خلق الدينار العربى وقيام سوق مالى عربى .

– سياسة الاستثمار : عدم السيطرة على الشركات الكبرى والاكتفاء بنسبة ٥٪ من رأس المال لضمان عدم المقاطعة الصهيونية لها والانتفاع بالإدارة الأجنبية .

– سياسة القروض : الإقراض فى تمويل المشروعات الصناعية فى الشرق والغرب .

– الاستثمار بشراء المواد الأولية .

– تكوين مجلس إقليمى مشترك لتنسيق السياسات الاستثمارية للدول العربية حتى لا يتنافس بعض رأس المال العربى مع بعضه الآخر فى أسواق العالم ، ولتكون كل دولة عربية على دراية بما تقوم به باقى الدول العربية فى سوق المال ، سواء من عملات استثمار مباشر ، أو شراء أصول عينية أو مالية ، وكذلك أى عمليات إقراض أو اقتراض ، حتى تتجنب أن تودع دولة عربية رصيدها

فى بنك (س) مثلا فى إنجلترا ثم تأتى دولة أو إمارة عربية أخرى لتقترض من نفس البنك بسعر فائدة عال .

هذه هى مقترحات السيد الأستاذ « حسن عباس زكى » وهى جديرة بالتقدير . . ولكن ما هو الأثر الذى يترتب على الأخذ ببعض هذه المقترحات فضلا عن الأخذ بها كلها ؟ . . لقد حدث فى سنتى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ أن اتجهت بعض البلاد المنتجة للبترول إلى مثل ما يقول به الأستاذ « حسن عباس زكى » فكانت النتيجة أن ثارت الصحافة والحكومة فى بلاد غربية تعودت أن تستضيف رءوس الأموال العربية لمصلحتها الخاصة وأن تستضيف العرب أنفسهم ما داموا أغنياء .

وتعقيباً على مثل هذه الأحداث كتب الدكتور « لطفى عبد العظيم » رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادى مقالة بتاريخ أول ديسمبر ١٩٧٦ بعنوان « أفيقوا يا عرب » وهى جديرة بالإضافة فى هذا الوضع بالذات وفيما يلى نصها :

* * *

قبل حوالى سنتين ، تجرأت الكويت وقامت بشراء ١٤ فى المائة من أسهم شركة مرسيدس الألمانية (حوالى ١٧٠ مليون مارك ألمانى) وقامت يومها ألمانيا بأحزابها وبرلمانها وصحافتها وإذاعتها وتليفزيونها ولم تقعد . واستنكر الجميع هذه الخطوة وقالوا إن الشرف الألمانى قد تعرض للانتهاك ، وطالب الكثيرون الحكومة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع تكرار مثل هذا الاعتداء .

وفى الشهر الماضى سافر « برتولد بيتز » المفوض العام على شركات كروب الألمانية إلى طهران ووقع هناك عقداً مع الشركة الوطنية الإيرانية للصلب ، اشترت الأخيرة بمقتضاه حوالى ٢٥ فى المائة من شركات كروب ، وهى صفقة لا تزيد قيمتها عن ٣٥٠ مليون مارك ألمانى .

وما أن أذيع هذا الخبر حتى قامت الصحف الألمانية بحملة مسعورة ، وقيل إن المستشار الألمانى « هيلموت شميث » قد أصيب بصدمة عنيفة لتسلل الأجانب إلى معاقل الصناعة الألمانية .

هذان الموقفان يكشفان النقاب عن وجه ألمانيا الحقيقى بصفة خاصة ، ووجه العرب بصفة عامة . ويكفى لتوضيح غرابة الموقف الألمانى صحافة وحكومة — أن نذكر إحصاءً رسميًّا واحداً : فقبل عشر سنوات حينما لم يكن هناك أى ذكر للفوائض النفطية ولا استثمارات الدول المنتجة للبترول ، كان عدد الشركات الألمانية التى يساهم فيها غير الألمان (الأمريكان ، ودول أوربا الغربية الأخرى) ٤٩٤٥ شركة ، وفى عام ١٩٧٦ ارتفع هذا العدد إلى أكثر من عشرة آلاف شركة مجموع رءوس أموالها ٥٥ ألف مليون مارك ، وتتراوح فيها مساهمة الشريك الأجنبى من ١٤

فى المائة إلى ما يقرب من ١٠٠ فى المائة ، بل إن هناك صناعات بالكامل تقع تحت سيطرة غير الألمان ، ولكن كل هذا لم يثر الألمان ولا حكومتهم ، ولم يكن نذيراً بتسلل الأجانب إلى الاقتصاد الألمانى .

إننا نتوجه إلى العرب ونطالبهم بأن يفيقوا ويعرفوا موضع أقدامهم ، إن العالم الغنى الغربى يرحب بالعرب فقط عندما يودعون ثرواتهم الطائلة فى مصارفه ، وعندما ينفقون فوائضهم الكبيرة على استيراد ما ينفع وما لا ينفع من إنتاجه الصناعى . فكل هذه فوائد للاقتصاد الغربى .

أما إذا تجرأ العرب على استثمار مبالغ بسيطة فى عقر دار الغرب فإنهم يتحولون فجأة إلى رعاة إبل همجيين يملكون ما لا يستحقون ، ومن ثم فلابد للمجتمع الأبيض المتحضر من أن يلفظهم .

إننا نتوجه إلى الأشقاء العرب المنتجين للبترول قائلين : إن الغرب لا يكن لهم أى مودة أو احترام بل إنه يتربص بهم وينتظر الفرصة السانحة لكى يعاود نهب ثرواتهم . وفى الوقت نفسه نجد أن العرب يضعون رءوسهم الطيبة فى فم الأسد الغربى .

إن المكان الوحيد للعرب ولأموال العرب هو الوطن العربى .

وقبل أن نضيع الوقت يجب أن نعيد النظر فى استراتيجيتنا الاقتصادية والسياسية ، وأن نعلن التعبئة العامة – فى الأجل القصير والمتوسط والطويل – لقوتنا الاقتصادية – حتى نقف فى مواجهة مؤامرات الشمال الغنى ، وأن نعمل على تحويل الوطن العربى إلى قوة حقيقية حضارية واقتصادية تدلى بدلوها فى المعترك الدولى ، لا أن يكون دورنا إنعاش الاقتصاد الغربى وحل مشاكل السيولة به ، وترك مشاكل التخلف فى وطننا العربى تتراكم إلى أن تنفجر .

* * *

ننتقل بعد ذلك إلى عوامل الخوف والرجاء التى تصطرع حول العرب وبترول العرب وفوائض أموالهم . . وذلك فى المقال التالى . .

obeikandl.com

الفصل الرابع

بين عوامل الخوف وعوامل الرجاء

« لقد تركنا خير بترول المسلمين للغاصبين لقاء ما يتساقط من موائدهم، إننا لا نلتقط فتات الخبز إلا إذا انحنينا راكعين زاحفين . . متوجسين . . » خائفين . . »

obeikandl.com

بين عوامل الخوف وعوامل الرجاء

* عوامل ثلاثة تجتمع على قدر الأمة العربية .
  - ترف بعض جماعات العرب .
  - ضياع الكثرة فى متاهات الجهل والعجز .
  - الغفلة عن حقيقة الأخطار التى تدبرها السياسة الدولية
* عاصفة فى إسرائيل لأن زوجة رئيس الوزراء فتحت حساباً فى بنك أمريكى
* هل هذه الضجة غير الطبيعية يقصد بها كسب الوقت ؟
* إسرائيل ترفض أن يودع أحد رعاياها قطرة من بحر المعونات الأمريكية خارج بلاده
* هل تسكت الولايات المتحدة الأمريكية إذا صدر فى بلد عربى قانون يحرم إيداع أموال رعاياه خارجه ؟
* الوحدة والتكامل الاقتصادى أمران محببان إذا كانا فى العالم الغربى ، أما فى الدول العربية فالتفرقة هى المطلوبة .
* دور إسرائيل فى إثارة القلاقل ضد العرب
* تزويد الجيوش العربية بالسلاح ، وما يكفله ذلك من استنزاف المال العربى وجعل الأمة العربية حقل تجارب للأسلحة الحديثة .
* اقتراحاتنا للقضاء على اليأس
  - الأمة العربية فى حاجة إلى تربية جديدة
  - إعادة النظر فى التراث
  - الجهاد الذى يدعو إليه الإسلام
  - الفقه الإسلامى وتحريم تزويد العدو بالسلع الاستراتيجية
* ما يهدد أمن العرب للإحاطة بمناطق البترول .

المفروض أن الثروة البترولية وفوائضها من أرصدة متراكمة وإيرادات متجددة . . المفروض

أن هذا كله من عوامل الرجاء ، بل عوامل الأمن القومى للأمة العربية .. ولكن على قليل من التأمل نجد أن هذه الثروة التى أودعها الله فى أرض العرب لتكون لهم عزًا ، ولتكون لهم أداة سلطان على أرضهم وعلى ما عند غيرهم من سلعة أو خدمة . . نقول إن هذه النسمة الكبرى بدأت تتحول إلى مصدر خطير للخوف وتهديد الأمن . . بل إن قدراً من الشقوة قد تحقق بسببها – وآية ذلك اجتماع ثلاثة عوامل مدمرة لأية أمة مهما كان تاريخها حافلا بالأمجاد وبالانتصارات التى طفقت تتغنى بها حتى نسيت حاضرها .

أما هذه العوامل الثلاثة فبيانها :

أولا : الترف الذى صرف بعض جماعات العرب عن دنياهم وعن آخرتهم جميعاً ، وذلك بانضمامهم فى مستويات من النعيم تضعف معها كل أسباب المقاومة ، وهؤلاء هم القلة عدداً ووزناً .

الأمر الثانى : ضياع الكثرة الكاثرة من أمة العرب فى متاهات من الجهل والعجز ، وضعف البنية وغموض العقيدة ، إلى حد أن هذه الكثرة قد أصبحت كغثاء السيل .

أما الأمر الثالث : فهو الغفلة التامة عن حقيقة الأخطار التى تهدد الثروة البترولية وأصحابها من جبهات متعددة بعضها يعرف بخطوط المواجهة ، وبعض آخر يجىء من الجار العربى شرقاً وغرباً وجنوباً . . وكل ذلك بفعل السياسات الدولية الهادفة إلى إرهاق للدول المنتجة للبترول بوجه خاص بمشكلات لا تتفق مع استمرار هذه الحال فى المستقبل المنظور أى إلى عشرين عاماً أو أربعين عاما . . وهنا نلاحظ أن العمر الافتراضى لمعظم مصادر الثروة النفطية لا يكاد يتعدى هذا الأجل .

وهكذا يتضح أن الموقف الراهن يتأرجح بين عوامل الخوف والرجاء على نحو غير مسبوق فى تاريخ الإنسانية كلها – وقد يكون هذا الموقف مقدمة للحرب العالمية الثالثة مهما بالغ المتفائلون فى تصوير أثر الردع النووى .

لهذا كله جئنا بالمقال التالى بقصد التنبيه إلى أخطار محدقة بجيلنا الحاضر وبالجيل الذى يليه على أقل تقدير .

من المفارقات التى استوقفت نظرنا حال تجميع مادة الرسالة فى الأيام الأخيرة تلك العاصفة التى قامت فى إسرائيل بمناسبة ما نشرته الصحف فى فضيحة مالية نسبت إلى رئيس وزراء إسرائيل « اسحق رابين » وهو فى الوقت ذاته رئيس حزب العمل الحاكم كما نسبت أيضاً إلى زوجته .

هذا الخبر الذى نشر فى الظروف الراهنة ، أى قبل انتخابات إسرائيل ببضعة أسابيع ، لا يعدو أن يكون مناورة مكشوفة من هذه الدولة الباغية ، وماكان لها أن تذهب إلى هذا الحد من الاستهتار بالرأى العام العالمى ،لولا أن القوى العظمى تؤيدها - وهنا يجب أن نقف أمام عدد من الأسئلة الهامة :

- إن إسرائيل تحصل على قوتها وسلاحها من الولايات المتحدة بغير حساب - والكلام عن العجز فى ميزان المدفوعات أو فى الموازنة العامة لإسرائيل ، هو نظر سطحى أو هو تلبيس وتعمية يراد بهما صرف العرب عن الحقائق . فما كان لدولة طفيلية كإسرائيل أن تثير كل تلك العاصفة من أجل فتح حساب لواحد من أفرادها فى بنوك البلد الذى يغدق على تلك الدولة بفيض من الأموال ومن العتاد ومن التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى .

ولكن السخرية من الرأى العام العربى بلغت هذا الحد كما أن الاستخفاف من جانب أجهزة الإعلام عندنا قد وصل إلى درجة السير فى ركب هذه المؤامرة المكشوفة وكأنها حقيقة تهم البلاد العربية - والذى نرجحه أن إسرائيل لا تنوى إطلاقا أن تفرط فى شىء سبق لها أن اغتصبته ، وهى تريد أن تكسب الوقت . ولو بتدمير بعض شخصياتها أو بتدمير شخصيات عالمية لها احترامها مثل « برنادوت ، وهمرشولد » مما هو ثابت ومشهور فى التاريخ المعاصر ، والنتيجة هى إحداث قلق مصطنع فى داخل إسرائيل يؤدى إلى اهتزاز المؤسسات كالبرلمان والحكومة والأحزاب والرأى العام الداخلى ، ويترتب على ذلك مواجهات صورية فيما بين بعض الأحزاب والبعض الآخر، وفيما بين الحكومة والبرلمان ، فتسقط الحكومة ويعاد تأليف غيرها أو تتمسك بمراكزها وتستصدر أمرا بحل البرلمان إلى آخر ما هو معروف من مناورات السياسة الوضعية التى يتعين على العرب أن ينتبهوا لتكرارها ، وما يؤدى إليه هذا التكرار من المآسى .

- نريد أن نتساءل إذا كانت إسرائيل - وهى طرف فى النزاع فى المشرق العربى - تثور كل هذه الثورة العارمة من أجل ٢٠ ألف دولار (كما قالت الصحف) أودعت فى أحد البنوك الأمريكية فى نيويورك ، على حين أن إسرائيل هذه تحصل فى العام الواحد على دفعات من الموازنة العامة الأمريكية ودفعات أخرى من الجاليات اليهودية وتبلغ جملة الحصيلة لكل من الاعتمادات الحكومية والتبرعات الصهيونية نحواً من أربعة آلاف مليون من الدولارات فى العام الواحد ، وهذه كلها تعبر البحار وتتجه شرقاً ألوف الأميال لكى تستقر فى أرض إسرائيل ، فكيف تكون هجرة هذه الألوف من الملايين شرقاً هى هجرة مشروعة ، حتى إذا ما اجترأ فرد واحد من

الصهاينة على إيداع مبلغ تافه فى بعض بنوك نيويورك عملاً كافياً لوضع خاتمة لحياة زعيم أو حكومة أو حزب . إن المنطق السليم يرفض مثل هذه المناورات الصغيرة التى تعلن عن نفسها بأعلى صوت .

– وهنا يثور سؤال آخر يفرض نفسه ويتناول ما بيننا نحن العرب وما بين الولايات المتحدة من علاقات ومن تعاون فى سبيل السلام فنقول : هل ترتاح الولايات المتحدة إلى صدور قانون فى أى بلد من البلاد المنتجة للبترول ، لتحريم إيداع أمواله خارج أرضه ؟ وما أثر مثل هذه المحاولة التى ترددت كمجرد حلم من أحلام اليقظة بعد حرب رمضان الشهيرة . فثارت الدنيا فى وجه القائلين بمثل ذلك ، بدعوى أن العرب يريدون تدمير الاقتصاد الغربى كله .

– وشبيه بهذه المفارقة الصارخة فى منطق المعاملات الدولية التى تكيل بكيلين وتطالع الرأى العام بوجهين . . تلك الاتجاهات الثابتة فى البلاد المتقدمة نحو التكامل الاقتصادى والسياسى والعسكرى وأخيراً نحو وحدة المجتمع فى إطار شامل كما حدث فى الولايات المتحدة من مائة عام تقريباً فى عهد « ابراهام لنكولن » . حين فرض بقوة السلاح على الولايات الأمريكية (ونقصد هنا ولايات الجنوب) أن تدخل فى وحدة مع الولايات الشمالية وأن تلتزم بقوانين إلغاء الرق ، إلى آخر ما هو معروف فى التاريخ القريب . ثم تلك النزعة التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية من أجل إنشاء السوق المشتركة ومن بعدها المجتمع الأوربى الغربى الموحد .

هذه الاتجاهات التى لا يرفضها منصف . تختفى تماماً عند تقدير السياسات التى يجب على العرب اتباعها ، فهناك الحدود السياسية التى قلنا عنها إنها جرائم ، وهناك حواجز العملة ، وجواز السفر والإذن بالعمل . . إلى آخر ما هو معروف من أسباب التفرقة بين الشعوب العربية وهم أعضاء جسد واحد يقال له الأمة العربية – ويبدو أن هذا الاتجاه نحو التفرقة لا يريد أن يقف عند حد ، فأما إسرائيل فلها أن تحتال وتتوسع ، وأما أرض العرب فيجب أن تخضع للتقسيم مرة بعد أخرى . حتى عند محاولة تحقيق بعض الإنصاف لشعب مضطهد ومظلوم على يد القوى العالمية الغربية والشرقية جميعاً ، ونريد به شعب فلسطين . فالأخبار تترى بمقترحات ترمى إلى إنشاء وطن هزيل لشعب فلسطين بشرط أن يكون هذا الوطن مؤلفا من شذرات هنا وهناك يربط بينها ممر تحيط به الدولة الغاصبة ، وأن المفارقة واضحة بين الدعوة الثابتة من قرون مضت فى بلاد أوربا وأمريكا إلى الوحدة فيما بينها (قدر الطاقة) ، حتى إذا ما جاء دور العرب انعكس الاتجاه وأصبحت الوحدة جريمة يجازى عليها من يحاول الاقتراب منها ومن أبسط ألوان الجزاء إقصاء الحاكم

أو مصادرة الرأى الحر أو التصفية الجسدية عند الضرورة ..

– كل ذلك فى ناحية ، وفى ناحية أخرى نجد محاولات تصدر عن الإخلاص ولا ينقصها إلا التجاوب مع الشعوب المهضومة وأولها الشعب العربى ولا نستثنى دول البترول ، لأنها كما ذكرنا آنفا بين مترفين غافلين وبين محرومين مضيعين – هذه الشعوب لم تتجاوب مع الدعوات المخلصة التى تصدر عن بعض زعماء العرب نحو وحدة شاملة على أساس القارة كتلك الوحدة الأفريقية المرتجاة ، أو تلك الوحدة العربية على أساس اتفاق اللغات واللهجات ونادراً ما تجد الدعوة إلى الوحدة الدينية أذناً صاغية ، ولا نريد أن نستطرد فى هذا الخصوص لأنه يبعدنا بعض الشىء عن خط التفكير الأساسى فى هذا المقال . . ثم نقول إن الدعوة إلى الوحدة الأفريقية مثلا ، على علاتها ، قد أثارت واستثارت من جديد جهوداً مضنية لمقاومتها وهكذا تعدد الجبهات التى يكمن فيها الخطر أو ينطلق منها على البلاد المنتجة للبترول وعلى البلاد المجاورة لإسرائيل ، وقد ظهرت فى الأعوام القليلة الماضية من سنة ١٩٦٧ إلى يومنا هذا بوجه خاص علامات بالغة الخطورة ، ومنها التركيز على المواقع الاستراتيجية فى مدخل خليج العقبة عند (شرم الشيخ) وفى طرفه الأعلى عند (مدينة العقبة) ، ففى مثل هذه المواقع نجد إسرائيل تتمسك بما تدعيه من حق الفتح ، وبالتالى حق الاستقرار والدفاع ، ونظير ذلك أيضاً عناية إسرائيل بمدخل البحر الأحمر عند بوغاز باب المندب واحتلالها للجزر الواقعة بالقرب منه ، وزعمها أن أمن إسرائيل على بعد ٢٥٠٠ كم وزيادة ، يتأثر إن هى أرخت قبضتها على المدخل الجنوبى لهذا البحر العربى – ويلى ذلك تحركات من التمرد الذى تغذيه القوى المتصارعة فى الظاهر ، ونريد بها قوى الغرب وقوى الشرق ، والمتفقة فى الخفاء ضد وحدة العرب واستقرارهم . . وهكذا نرى محاولات التمرد والدعوة إلى التجزئة كما نجد أيضاً العمل على تضييع حقوق العرب والمسلمين ممن يسمون أقليات فى كل من أريتريا والصومال والسودان الجنوبى ، بل نجد ذلك أيضاً بين ظهرانى عرب مصر الذين يقطنون أقصى الصحراء الغربية عند التخوم الليبية .

ومن جملة ما تقدم من ملاحظات سريعة على مجرى الأحداث بسبب الثروة البترولية الكامنة فى أرض العرب ، نرى بوضوح أن القصد البعيد ، أو الاستراتيجية الثابتة للسياسة الدولية تتلخص فى جبهات متعددة تصرف العرب عن كل عمل جاد داخل أرضهم وتستنزف جهودهم فى محاولة إطفاء نار الفتنة كلما شبت ، كما تستنزف مواردهم فى شراء الأسلحة ، وفى هذه الجزئية أمران جديران بالنظر : فأما الأمر الأول فهو أن هذه الأسلحة فى حد ذاتها ، وأيًّا كانت كفايتها

ستكون غير فعالة ، ما بقيت الجيوش العربية فصائل وشراذم ، لا تجمعها الرابطة التى ثبت على مدى الدهر تفوقها على غيرها من الروابط ، ونريد بها رابطة الدين التى ترفع ولاء جميع أجزاء الأمة فوق الحدود ، وفوق القوميات وفوق اللهجات . . ترفعه إلى من بيده ملكوت السموات والأرض . . فإن بقيت حال الجيوش العربية كما ما وصفنا ، فإن الأسلحة أيًّا كانت مستوياتها ستبقى غير فعالة ، ولكنها مفيدة من ناحية واحدة هى استنزاف بعض رءوس الأموال العربية التى تصل إلى أرض العرب فلا تنفق فيما يصلح شأنها ، أو يرفع مستوى سكانها ، بل تنفق فى المظاهر السطحية لجماعات لا تربط بينها وحدة عسكرية محكمة أو هدف حقيق يصل بها إلى تحقيق السيادة .

وأما الأمر الثانى فى خصوص هذه الأسلحة فيتألف من شقين أحدهما استعمال أرض العرب وجماعاتهم كميادين للتجارب ، وأما الشق الثانى فهو إخلاء المخازن من النماذج التى تم صنعها وتكشف ما فيها من عيوب خفية حال استعمالها ، وهكذا يتسع المجال لإدخال مزيد من التحسينات أو ما يقال له التطوير المستمر فى أسلحة الهجوم والدفاع .

* * *

وجملة القول أن الحديث عن الأمن القومى والضمانات التى يؤملها بعض قادة الفكر فى البلاد العربية ، هى أقرب إلى الأمانى بعيدة المنال لأنها غير عملية ، وقد يتجه الظن عند النظرة السطحية إلى اعتبار مجرى الأحداث مواتياً ، بمعنى أن يومنا خير من الأمس ، وأن الغد خير من الحاضر ، وهذا وهم بالنسبة للأمة العربية كلها ولغيرها من البلاد المغلوبة على أمرها .

والسبب هو البترول الذى يرى بعض كتاب الغرب وساسته أنه قد ظهر خطأ فى أرض العرب ، ونحن بسلوكنا وقيادتنا الفكرية نعمل دائماً على تزكية هذا النظر الظالم وهنا نذكر مرة أخرى بأننا أمة مضيعة : قلّتها فى غفلة ، وكثرتها فى ضيق وقتام وضياع .

* * *

ونحن فى موقفنا هذا لا ندعو إلى اليأس ولا نرتاح إلى رسم صورة قاتمة ثم نلقى بالقلم ، بل عندنا إضافة لعلها تصلح اقتراحاً أو مادة للفكر وللتأمل حتى إذا ما ثبتت صلاحيتها ، بدأت السياسات العملية الراشدة تتوالى ومن ذلك :

– إن الأمة العربية فى حاجة إلى تربية تجمع بين الإخلاص وبين الكفاية ، وتتناول ضوابط السلوك الظاهر والباطن . . وبعبارة أخرى نحن فى حاجة إلى تصحيح العقيدة وتثبيتها والربط بين

النشاط الدنيوى وبين الحساب فى الآخرة ، حيث لا جدال ولا محاورة ولا مناورات حفلت بها كل التحركات القومية فى داخل أرض العرب وفى المعاملات الدولية .

– نحن فى حاجة إلى إعادة النظر من جديد فى التراث وفهمه ، لأنه وحده هو الصالح ، فمثلا إن الإسلام يحدثنا عن الجهاد بالنفس وبالمال ، ويعلمنا أن الجهاد سنة ثابتة فى الحياة الدنيا من عهد آدم عليه السلام حين اختلف ولداه فقتل أحدهما الآخر .

كما يحدثنا القصص الصادق فى كتاب الله جل شأنه عن الرسالات التى توالى ظهورها فى الأرض من لدن آدم إلى الرسالة الخاتمة ، ومع كل رسالة ومع كل جيل ، كان هناك صراع وسفك للدماء بالحق والباطل ، وهنا يجب أن نقف فى أناة للنظر إلى حياة رسول الله ﷺ ، ولنرى أنه قد عاش ثلاثة عشر عاماً قضاها بمكة المكرمة فى الدعوة إلى التوحيد . قضاها فى صبر ومصابرة حتى أذن له بالقتال بعد الهجرة ، فقاتل واشترك فى سبع غزوات ، وجُرح فى أكثر من واحدة ، وحين انتقل إلى الرفيق الأعلى ، كانت جيوش المسلمين تستكمل عدتها للدفاع عن كل أرض وصل إليها الإسلام ، ولإزالة العوائق من طريق انتشاره .

فالجهاد إذن ظاهرة ملازمة للحياة الدنيا وبالمقابلة بين هذا الذى نعلمه من الدين بالضرورة وبين الكلام عن المعركة ، نجد البون الشاسع بين دعوة الإسلام إلى اليقظة المستمره وبين تهوين الأمر وحصره فى لقاء أو جولة يقال لها أحياناً نكسةً ، كما يقال أحياناً إنها جولة مجيدة ، ونحن نقول إنه الجهاد فى سبيل الله ومن مقتضياته : التمسك بما عندنا من موارد والحرص على أن يكون بيعها بشروط من أبسطها وأولها ألا تُستخدم فى تدمير أرضنا ، وتدمير حضارتنا فهذا إثم حذرنا منه السلف الصالح ، وجدير بالذكر أن بعض القدامى ونذكر منهم « محمد السرضى » يقول فى كتابه (الأصل) بتحريم المبادلات والمعاملات التجارية بين المسلمين وأعدائهم فى كل مادة تصلح لإثارة الحروب أو لطغيان خصوم الإسلام على أرض عرفت التوحيد .

هذا الذى يقول به « محمد السرضى » من القرن الخامس للهجرة أى من تسعمائة عام ، هو ما يسمى بأحكام وقواعد التجارة الخارجية فى خصوص المواد الاستراتيجية التى تختلف بياناتها وتتكاثر قوائمها ، ولكن الأصل واحد تمليه الفطرة السليمة ويقبله المنطق ، وذلك لأنه ليس من المقبول عقلا ولا نقلا ، أن يودع العرب أموالهم فى الأسواق المالية لخصومهم ويظنون بعد ذلك أنهم يحملون الأمانة ويبلغون الرسالة ويتبعون الدين الذى ارتضوه لبلادهم .

على حين أننا نرى جماعة متمردة تقبع فى قبضة الاستعمار العالمى ، ثم تغضب أو تصطنع

الغضب لمجرد أن فرداً منها يودع بضع دولارات فى بلاد صديقة للبلد الغاصب ، وليس فيما نقول به أى تورية ولا أية إشارة بعيدة . فقد افتتحنا هذا المقال بقولنا إن غضبة إسرائيل على « إسحق رابين » فى أوائل أبريل سنة ١٩٧٧ لاتزيد على أنها مناورة تافهة مكشوفة وهى جديرة بأن تهز أعماق النفوس . . هذا عند قوم يوقنون .

وفى ختام هذا المقال ننبه إلى ما يهدد أمن العرب فى نفوسهم وأعراضهم وديارهم وأموالهم بفعل الاستراتيجية المحكمة التى تعمل على الإحاطة بمناطق البترول ، فلم يعد الحزام الأحمر هو لغة العصر ، ولا المصور الجغرافى للجهود المناوئة لأصحاب البترول ، بل أصبح ملتقى القارات القديمة مسرحاً مهيئاً لفتح جبهات شديدة الإرهاق للأمة العربية .

وإذا كان الأمن من أول واجبات ولاة الأمور وأصحاب الأموال وصفوف المجاهدين من جيل إلى جيل ، فقد تعين التنبيه حتى لا نستسلم للأمانى الكذاب .

* * *

ثم إن هناك أخطاراً أخرى تهدد الدول المنتجة للبترول ، ولا تكاد تمهلها حتى تفيد بما تحت أقدامها من ثروة بترولية مصيرها إلى النفاد فى المدى الوسيط ، أو المدى البعيد فى أحسن الاحتمالات . . ونريد بهذه الأخطار المحدقة من خارج دائرة البترول مايلى :

تلك الكشوف العلمية والتطبيقات العملية التى لا تهدأ للكشف عن مصادر أخرى للطاقة ، تستغنى بها أسواق الاستهلاك عن بترول العرب ونريد بذلك الطاقة الشمسية والطاقة النووية والمزيد من التحسين فى تسخير الهيدروليكا ، وهذا ما نعرض لأهم جوانبه فى المقال التالى . .

obeikandl.com

الفصل الخامس

البترول كمصدر للطاقة وبدائله

« إن إنتاج أمريكا وكندا من البترول يقل كثيراً عن إنتاج أرض المسلمين . . إن بترول المسلمين يمد أمريكا وأوربا بأسباب الحياة . . فلماذا يستعملونه ضد المسلمين ويخمدون فيهم الحياة ؟ » .

obeikandl.com

البترول كمصدر للطاقة وبدائله

* الطاقة على اختلاف أشكالها مصدرها واحد . . الشمس
* العلاقة بين الطاقة والذرة
* جهود العلماء للكشف عن الطاقة الذرية
* استغلال الطاقة فى الصناعة
* أهمية البترول كوقود وتفوقه على الفحم
* مصادر الطاقة البديلة
  - رمال القار
  - زيت السجيل
  - الغاز الطبيعى
  - الفحم
  - الطاقة النووية
  - الطاقة الشمسية
  - الحرارة الجوفية
* تطوير المصادر البترولية
  - مصادر بترولية غير عربية
  - تنشيط الآبار المهجورة
* تلخيص واستنتاجات
  - عدم وجود احتياطى كاف من البترول
  - زيادة نسبة استيراد الولايات المتحدة
  - تطوير مصادر الطاقة غير قريب
  - المصادر البديلة لا تكفى الاستهلاك فى المستقبل

obeikandl.com

- عمر النفط لا يتجاوز أربعين سنة
- زيادة النفقات الرأسمالية لاستغلال المصادر البديلة
- دور الشركات البترولية فى مصادر الطاقة البديلة
- زيادة أسعار البترول وأثرها فى وجود رءوس أموال للاستثمار.

obeikandl.com

الطاقة وتطور استكشافها

قد يظن البعض – أن الطاقة النووية وهى أقوى الطاقات على الإطلاق ، من الكشوف المستحدثة ، وأن « أينشتين » كان أول من تنبأ بإمكان الكشف عنها والتحكم فيها . وأن هذه النبوءة قد تحققت عمليًّا فى كل من (ناجازاكى وهيروشيما) من مدن اليابان فى صيف سنة ١٩٤٥ . إلا أن الواقع غير ذلك .

والصحيح أن الطاقة – على وجه العموم – التى تنبه إليها الإنسان وحاول تسخيرها فى إشباع حاجاته ، مبتدئا بالقصد إلى التخفيف من الجهد العضلى الذى يبذل ، لها مصدر قديم واحد ، سيتضح على الفور من الفقرات التالية . . ولئن كان الإنسان قد أفاد من مشاهداته ، إن مساقط الماء تصلح مصدراً للطاقة الميكانيكية ، ومن ثم بدأ صناعته البدائية بالقرب منها فى القرون الوسطى كما شاهد أيضاً قوة الريح وعمل على تسخيرها لمصلحته ، فإنه (أقصد الإنسان) قد علم بأن الطاقة واحدة لا تتجزأ ، وأن مصدرها واحد أيضاً ، وأن هذا المصدر فى حقيقته لم يكن مجرد انحدار الماء أو عصف الرياح .

ذلك أن جميع أنواع الطاقات التى استخدمها الجنس البشرى لأغراضه المتشعبة فى شكل أو فى آخر من أشكالها المنوعة ، إنما جاءت إلينا من أصل ذرى واحد . كما أن جميع أنواع الطاقات المستقبلة . سوف تأتينا من ذلك المصدر عينه . . إذ الشمس هى مصدر كل طاقة على وجه الأرض ، وهى كتلة من الطاقات الذرية ، أو قنبلة هيدروجينية هائلة دائبة التفجر ، وكل ما نستخدمه من طاقة سواء أكانت حرارة الفحم ، أم البترول ، أم الغازات الطبيعية ، أم مساقط المياه ، أم الرياح ، مسخرات بأمر ربها مردها جميعاً إلى الشمس . ولا يستثنى من ذلك سوى الطاقة التى نحصل عليها بالتفاعل الذرى[1] .

وبيان ذلك أن تفكير العلماء ، اتجه فى أواخر القرن الماضى إلى احتمال وجود علاقة بين الطاقة والذرة ، إلا أن هذه العلاقة لم تعرف على وجه التحديد إلا بعد الكشف عن نظرية النسبية ، التى أحدثت انقلابا خطيراً فى علم الطبيعة ، وليس من السهل شرح هذه النظرية بغير الرياضة . ولكنا نكتفى هنا بشرح الأسس التى تقوم عليها فى كلمات قليلة ، لا تنقصها الدقة العلمية ، إذ ليس من

(١) تقرير الدكتور عبد العزيز أحمد عن الخطوط العريضة فى كهربة مصر (المطبعة الأميرية بالقاهرة ، سنة ١٩٥٥) .

المرغوب فيه أن تظل النظريات العلمية التى تقوم عليها العلوم الحديثة محصورة فى فئة قليلة من المتخصصين ، لأن هذا لا يساعد على تنمية الروح الفلسفية التى تسمو بالإنسان فوق الماديات ، والسمو هو أشد ما يحتاج إليه العالم فى الوقت الحاضر . ومن المتفق عليه أن اتجاه الشرق نحو التصنيع مشوب بخطورة الانغماس فى المادية الخالصة على النحو القائم فى الغرب القديم بصناعاته ، وفى الشرق الاشتراكى ، المسرف فى الاشتراكية مع الإغراق فى المادية وإنكار الروحية إنكارا تاما . . إلى الحد الذى أغرى بإنكار البعث والحساب إلى آخر ما هو معروف من آثار هذا التطرف .

ومن المفاهيم المستقرة فى الشرق العربى ، أنه فيما بين المادية والروحية علاقة ثنائية ، يدرك الإنسان وجودها بالفطرة السليمة ويكفى للتدليل على سلامة هذا النظر أن الإنسان مادة وروح .

ولما كانت هذه الحقية الثابتة – أعنى وجود علاقة بين الطاقة وبين تركيب الذرة – تتعارض مع قوانين الحركة المقررة منذ عهد « نيوتن » ، فقد كان لزاماً تعديل هذه القوانين بما ينسجم مع تلك الحقيقة . وقد تكفل « لورنز » بذلك ، ووضع فى سنة ١٩٠٣ قوانين جديدة يلاحظ فيها ثبات سرعة الضوء فى جميع الأحوال . . ومن ثم برزت أهمية النسبية فى علم الطبيعة . وفى سنة ١٩٠٤ وضع « بوانكاريه » أول تعريف لنظرية النسبية وصاغها فى عبارة لم يوضع بعد خير منها .

وقد كان أول برهان عملى على صحة المعادلة ، هو ما قام به « هان » و « استراسمان » فى سنة ١٩٣٩ ، من تحطيم ذرة اليورانيوم وتوليد طاقة حرارية هائلة منها ، فكان ذلك إيذاناً بالكشف عن الطاقة الذرية التى مهدت لصنع القنبلة الذرية . . وتعرف هذه الطاقة الآن بالطاقة النووية .

هذا من حيث الكشف عن الطاقة النووية على وجه العموم ، وتسخيرها من سنة ١٩٤٢ فى الأغراض الحربية أولا ، حتى تم تفجير القنبلتين الأولى والثانية فى سنة ١٩٤٥ ، كما تقدم البيان ، وكانت العناية بالأغراض الحربية قبل غيرها ، بحكم الظروف التى سادت سنوات الحرب ، وقد انتهت بصراع دموى لاتراعى فيه مبادئ الإنسانية ، ثم كان تسخير الطاقة المذكورة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فى كل من الأغراض الحربية والسلمية ، ولاتزال هذه الحال مستمرة .

ومن العسير أن يتنبأ الباحث بإمكان تسخير الطاقات والقوى للسلم وحده – ولذلك يتعين النظر إلى ما فى الأرض من طاقات متاحة للجنس البشرى ، على أنها قسمة بين أدوات التدمير والعدوان من ناحية ، وأدوات الإنتاج والتعمير من ناحية أخرى ، على أساس أن هذا هو الأمر الواقع .

أما عن توليد الطاقة فى مجالات الصناعة خاصة ، فقد كان للبخار الشأن الأول خلال القرن التاسع عشر ، ومن ثم كان الفحم فى مركز مميز كوقود يُستخدم فى توليد هذه الطاقة . ثم أخذت المواد البترولية – من أواخر القرن التاسع عشر – تزحف على الصناعات حتى احتلت – بدورها مركزاً هامًّا فى أوائل القرن العشرين .

وفى حرب ١٩١٤/ ١٩١٨ ظهر تفوق مكنات الاحتراق الداخلى ، وكان الفضل فى ذلك راجعاً لبلاد أوربا الوسطى ، وعلى الأخص ألمانيا وسويسرا . وعندئذ بدأت البلاد الصناعية القديمة توجه الجانب الأكبر من سياستها الاقتصادية نحو البلاد التى ظهر فيها البترول ، أو تلك التى يرجع وجود البترول فيها ، إلى حد أن الحرب الاقتصادية التى نشبت بين القوات الكبيرة فى العالم من سنة ١٩٢٠ يقال لها الحرب البترولية ، على أساس أن محور الخلاف كان يدور حول هذا النوع الخالص من الوقود . . بعنف غير معروف من قبل ، وإن كانت الأنظار قد اتجهت إلى البترول قبل ذلك ، منذ أثبت « ديزل » نظريته فى توليد الطاقة بطريقته المعروفة ، وكان ذلك فى أواخر القرن التاسع عشر .

أهمية البترول

إن تسمية البترول باللغة الإنجليزية « بتروليوم » تتألف من كلمتين ، فى اللغة اليونانية القديمة وهما ، (بترا) وتعنى الصخر و (اوليوم) وتعنى الزيت أى « زيت الصخر » وتعنى هذه التسمية أن قدماء اليونانيين عرفوا البترول أيضاً ، إلا أنهم لم يعرفوا كنه هذه المادة فأسموها زيت الصخر لأنها تشبه الزيت وتنبع من بين الصخور .

وقد حافظ الفحم الحجرى على دوره كمصدر مهم من مصادر الطاقة حتى الحرب العالمية الثانية ، ولم يشكل البترول سوى نسبة صغيرة لم تتجاوز ١٥ فى المائة من مجموع مصادر الطاقة الأخرى فى عام ١٩٢٩ فى حين أن هذه النسبة ارتفعت إلى أكثر من ٤٥ فى المائة فى عام ١٩٧٤ .

على أن أهمية البترول كوقود ، زادت أيضاً حين استخدمت الطاقة الميكانيكية التى تتولد عنه ، فى تشغيل « الدينامو » ، وهو بدوره يولد الطاقة الكهربائية . وثبت من التجارب العديدة التى أجراها العلماء فى الربع الأول من القرن العشرين – وبعد الحرب العالمية الأولى على الأخص – أن تسخير الطاقة الميكانيكية التى تتولد عن البترول ، فى توليد الطاقة الكهربائية يؤدى

إلى ضغط كبير فى تكلفة الطاقة المسخرة فى الصناعة وذلك بدلا من استخدام آلة الاحتراق الداخلى فى توليد الطاقة الميكانيكية وتوجيهها مباشرة إلى تشغيل الآلة أو الأداة الآلية . ومن الأمثلة على المحركات التى تستهلك البترول (فى صوره المختلفة) إلى الآن ، لتوليد الطاقة الميكانيكية مباشرة ، دون توسيط الطاقة الكهربائية ، محرك السيارة .

ولا تقف أهمية الإتقان فى صنع آلة الاحتراق الداخلى ، عند ضغط تكلفة التشغيل فحسب ، بل تتعدى ذلك إلى تمويل الآلة ، ومن ثم تمويل القوة المحركة فى المصنع .

وبعبارة أخرى : حين يحرص المنظم على اختيار الآلة التى تزيد كفايتها فى إنتاج الطاقة الميكانيكية أو الطاقة الكهربائية ، فإنه يصل بذلك إلى ضغط تكلفة التشغيل من ناحية ، كما يصل أيضاً إلى ضغط تكلفة التمويل النسبية ، ممثلة فى رأس المال الموظف فى شراء الآلات . ولنضرب مثلا بالأرقام لتوضيح هذه الموازنة فيما بين الآلات على أساس كل من التكلفة الإيرادية والتكلفة الرأس مالية .

تقضى المفاضلة بين الآلات التى تتفق فيما بينها ، فى مواصفات معينة ، بإدخال استهلاك الوقود ضمن عناصر الموازنة . فإذا فرضنا أن قوة الآلة ٦٠ ألف كيلوات ، وأن استهلاكها للوقود يزيد فى إحدى الحالات بمقدار ٣٠ جراماً – عند توليد كيلوات ساعة – على استهلاك آلة أخرى . فإن قيمة الوفر الذى تحققه الآلة الثانية فى ثمن الوقود يبلغ نحو ٥٢ ألف جنيه سنويًّا ويبلغ رأس المال المقابل لذلك ٨٤٠ ألف جنيه فى مدى الحياة الاقتصادية للآلة إذا قدرناها بخمس وعشرين سنة ، وبمعدل سنوى قدره ٣٪ وبعبارة أخرى يكون شراء الآلة الثانية مجزياً اقتصاديًّا ، ولو زاد على ثمن الآلة الأولى بمبلغ ٨٤٠ ألف جنيه . . وهذا الرقم يمثل الحد الاقتصادى الذى يتساوى عنده شراء الآلة الثانية مع ارتفاع ثمنها ، بشراء الآلة الأولى .

وكلما قل الفرق بين ثمنيهما عن ذلك الحد ، كان ذلك أدعى إلى تفضيل الآلة الثانية بطبيعة الحال ، لأنها تحقق وفراً فى تكلفة تشغيلها ، كما تحقق وفراً فى رأس المال الموظف عند شرائها ، وفى أقساط الاستهلاك أيضاً .

مصادر الطاقة البديلة*

يدخل تحت هذا الباب جميع المصادر البديلة المتوفر عنها معلومات ، ولو أن بعضها لم تدخل مجال توليد الطاقة بشكل تجارى بعد .

وعليه فإننا سنتطرق إلى المصادر التالية :

١ – رمال القار .

٢ – زيت السجيل .

٣ – الغاز الطبيعى .

٤ – الفحم .

٥ – الطاقة النووية .

٦ – الطاقة الشمسية .

٧ – الحرارة الجوفية .

ولكن قد يسأل سائل ماجدوى اهتمام العرب والمسلمين بمصادر الطاقة البديلة ولديهم مايكفيهم من النفط ومنتجاته بما قد يفيض عن حاجتهم ؟ وقد طرح بعض المهتمين بالطاقة هذا السؤال على أنفسهم ، وكانت الإجابة عنه أن مستوى رقى الإنسان وتحضره ، مرتبط بشكل وثيق يصل حدًّا لإطلاق قدرته على التعامل مع المعطيات البيئية التى نعيش ضمنها ، وتطويع هذه المعطيات لخدمة أغراض تطوره ورقيه الحضاريين ، فلم يحصل فى التاريخ البشرى أن استطاعت مجموعة بشرية تعيش طويلا حين دخلت فى حالة عداء مع بيئتها ، فما بالنا والبترول أصل نافد بعد حين والبحث عن بديل له أمر منطق تفرضه الضرورة مستقبلا ، ذلك فضلا عن أن المسلمين يجدر بهم ألا يتخلفوا عن ركب الإنسانية فى البحث العلمى والتطورالاقتصادى فضلا عن وجوب سبقهم للجميع فى كل مجال[1] .

---

* المرجع : تقرير لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول مقدم إلى مؤتمر البترول العربى التاسع فى دبى مارس ١٩٧٥

(١) انظر تكنولوجيا الطاقة البديلة : د . سعود يوسف عباشى عالم المعرفة العدد ٣٨ ، ص ٠٨

obeikandl.com

١- رمال القار

تحتوى رمال القار على زيت يتطلب استخراجه منها عمليات تحليل حيث لا يتوفر هذا الزيت سائلاً فى مكامنه ، كما هو الحال فى الزيت الخام ، لذلك فإن استخراجه يتطلب مهارات عالية وتكنولوجية جديدة لمواجهة الصعوبات ، سواء منها المتعلق بطبيعة هذا النوع من الزيت أو تلك المتعلقة بالبيئة التى تتوافر فيها الاحتياطيات منه وهى (كندا وفنزويلا وكولومبيا) . وقد أدى ذلك إلى بطء فى استغلال هذه الرمال على نطاق تجارى حيث بدأ ذلك منذ عام ١٩١٧ بواسطة مصدر واحد بطاقة ٤٥ ألف برميل يوميًّا ، أنشأته شركة « صن أويل » عام ١٩٦٤ ولم تتوسع فى طاقته إلا مؤخراً حيث قررت زيادة الطاقة إلى ٦٥ ألف برميل يوميًّا

وعلى كل حال فقد ظهرت زيادة فى الاهتمام بهذا المصدر فى أوائل السبعينيات وبدأت شركات كثيرة أبحاثاً مستقلة ومشتركة فى استنباط هذا النوع من الزيت ، وقد أسست بضع شركات أمريكية مشتركة لهذا الغرض ، وبنت منشآت تبدأ فى الإنتاج ، ففى عام ١٩٧٦ كما يتوقع أن يصل الإنتاج إلى ١٢٥ر٠٠٠ برميل يوميًّا فى عام ١٩٨١ . وتبلغ تكلفة المشروع مليار دولار . وعلى ذكر التكلفة فقد جاء فى تقرير إحدى مجموعات شركات البترول التى قدمت عرضاً لاستغلال هذه الرمال ، إن التكلفة الرأسمالية المطلوبة تعادل ٧٠٠ - ٩٠٠٠ دولار لكل برميل/يوميًّا . كما أن مصادر الحكومة الكندية تقدر أن الإنتاج ١ر٢ مليار برميل فى السنة (فى نهاية هذا القرن) سيتطلب حوالى ٢٠ مليار دولار من الاستثمارات ، ولكن الاحتياطيات المتوفرة فى كندا على مستوى الإنتاج السنوى المذكور ، يقدر أنها تكفى فقط لمدة لا تزيد كثيراً عن عشرين عاماً .

٢ - زيت السجيل

حجر السجيل النارى عبارة عن صخور ترسيبية تحتوى على مواد عضوية صلبة تدعى الكرفون ، وعندما تسخن هذه الصخور إلى درجةعالية (قد تصل إلى ٩٠٠ درجة فهرنهايت) ، ينتج الكرفون زيتاً ثقيلا هو ما يسمى بزيت السجيل . وتتواجد هذه الصخور فى الولايات المتحدة الأمريكية ولكن حتى الآن لم تصل بعد عمليات التطوير والإنتاج إلى المستوى والاتساع الذى وصلت إليه الحال فى عمليات رمال القار .

وتتفاوت تقديرات الاحتياطى من هذا الزيت بشكل ملفت للنظر حيث تتراوح بين ٥٠و ٦٠٠ مليار برميل فى الولايات المتحدة ومثلها خارج الولايات المتحدة . ومن أهم أسباب تفاوت التقديرات أن تقديرات نسبة كمية الزيت الممكن استخراجها من الطن الواحد من هذه الصخور تتراوح بين عشرة جالونات ومائة جالون أمريكى .

وبالنسبة للإنتاج فمازالت عملياته تجرى فى مصانع تجريبية ومختبرات ماعدا ما ذكرته وكالة تاس السوفيتية بأن هناك عمليات جديدة لإنتاج النفط من حجر السجيل فى روسيا ، وأن الإنتاج فى عام ١٩٧٣ قد بلغ ٢٥ مليون طن .

ويظهر أن تكلفة تطوير وإنتاج هذا النوع من الزيت باهظة ، فمثلا جاء فى تقديرات لمكتب المناجم الأمريكى بأن تكلفة تطوير صناعة طاقتها مليون برميل يوميًّا ستبلغ بين أربعة وخمسة مليارات دولار . وبالإضافة إلى ضخامة التكاليف تظهر مشاكل مختلفة لاتزال بين أخذ ورد منها على سبيل المثال مشكلة التخلص من الفضلات حيث يتطلب مصنعاً لإنتاج ٥٠ر٠٠٠ برميل/يوميًّا من الزيت التخلص من حوالى ٤٠ إلى ٥٠ ألف طن من الصخور ومن المشاكل الرئيسية الأخرى ، الكميات الهائلة من المياه التى تتطلبها عمليات التحويل ، فمصنع طاقته مائة ألف برميل يحتاج إلى ٧٢٠ مليون قدم مكعب من المياه على الأقل سنويًّا ، ومما يزيد المشكلة تعقيداً تواجد صخور السجيل فى مناطق قليلة المياه وعليه فإن التقديرات الأولية لإنتاج زيت السجيل تظهر على النحو التالى :

	١٩٨١	١٩٨٥	الوحدة : ألف برميل يومياً
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٥٠	٤٠٠ (١)	
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٠٠	١٥٠٠ (٢)	
البرازيل	٥٨	٥٨ (٣)	
الاتحاد السوفيتى	٨٠٠	١٠٠٠ (٤)	
المجموع			
(ا) وفق المشاريع المقرة	١٠٥٨	١٤٥٨	
(ب) وفق التخطيطات	١٣٠٨	٢٥٠٨	

٣ – الغاز الطبيعى

اعتبرنا الغاز الطبيعى (لأغراض الدراسة) ضمن المصادر البديلة للطاقة وذلك نظراً للطبيعة المميزة التى يتصف بها من ناحية تكوينه وتصنيعه وتسويقه . . إلخ . إلى جانب تواجد معظمه مستقلاً عن النفط ، وخارج الدول العربية .

الغاز كمصدر للطاقة :

يغطى الغاز حاليًا جزءاً كبيراً من استهلاك الطاقة وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يغطى حوالى ٣٣٪ من استهلاكها للطاقة أو ما يقدر بـ ٢٢ر٥ تريليون متر مكعب فى عام ١٩٧٣ ، وطبقاً لبعض التوقعات فإنه ينتظر أن تصل الكمية إلى ٤٦ر٧ تريليون قدم مكعب فى عام ١٩٩٠ . وتلى الولايات المتحدة فى الأهمية من ناحية الغاز كمصدر للطاقة دول أوربا الغربية حيث يشكل الغاز حوالى ١١٪ من جملة استهلاكها للطاقة فى عام ١٩٧٣ .

---

(١) تقديرات كانت متوفرة فى عام ١٩٧٣ ، بناءً على المشاريع التى قررت آنذاك ، أوكانت قيد الدراسة وهى تغفل إمكانية بناء مصانع جديدة خلال عام ١٩٧٤ .

(٢) وردت الأرقام فى برنامج نيكسون للاكتفاء الذاتى فى مجال الطاقة .

(٣) وضعت نفس أرقام ١٩٨١ لعدم توفر أية تقديرات مستقبلية .

(٤) حسب على أساس زيادات طفيفة عن إنتاج عام ١٩٧٣ نظرًا لعدم توفر المعلومات عن مستقبل الإنتاج لنفط السجيل فى الاتحاد السوفيتى وعلى افتراض وفرة احتياطيات السجيل هناك مؤهل للزيادة ، ولكن فى حدود تطوير الإمكانيات الفنية والمالية .

obeikandl.com

ويشير الاتجاه العالمى حاليًا إلى احتمال مضاعفة استهلاك الغاز الطبيعى خلال السنوات القادمة وخاصة فى الدول الصناعية الكبرى نظراً لمميزاته من ناحية نظافة استعماله بالمقارنة مع الزيت والفحم كمصدر للطاقة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاحتياطى العالمى من الغاز بلغ حوالى ٢٠٢٣ تريليون قدم مكعب فى نهاية عام ١٩٧٣ ، منها أكثر من ٧٠٠ تريليون قدم مكعب فى روسيا وفى العالم العربى يقدر الاحتياطى بحوالى ٤٢٦ تريليون قدم مكعب أكثر من ٥٠٪ منه فى الجزائر ، وتلى الجزائر المملكة العربية السعودية حيث تملك حوالى ٥١ تريليون قدم مكعب ثم الكويت حوالى ٣٣ تريليون قدم مكعب فليبيا ٢٧ تريليون قدم مكعب وأبو ظبى ١٢ر٥ تريليون قدم مكعب .

٤ – الفحم

يشكل الفحم حاليًا حوالى ثلث إمدادات الطاقة فى العالم ، وقد تناقصت أهمية الفحم كمصدر للطاقة ، وتدنت نسبة مساهمته طيلة السنوات الماضية بسبب زيادة الاعتماد على النفط والغاز الطبيعى لرخص أسعارهما ونظافتهما نسبيًا إلا أنه وبسبب الأزمة الراهنة للنفط بدأ الاهتمام يتزايد للاعتماد على الفحم على الأقل لإيقاف تدهور نمو إنتاجه ، بل زيادته .

وتعود أهمية بالغة على الفحم كمصدر هام للطاقة فى المستقبل نظراً لتوفر احتياطياته التى تبلغ حوالى عشرة أضعاف احتياطى النفط فى أكثر التقديرات وتملك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبعض الدول الصناعية الأخرى الجزء الرئيسى من احتياطياته العالمية .

ولن يستعمل الفحم المنتج كله بشكله الصلب ، إنما سيعالج تكنولوجيا لتحويله إلى سائل وغاز وهناك أبحاث واستقصاءات مستمرة لتطوير وسائل تقطير الفحم التقليدية ، التى تعتبر أهمها طريقة لورجى الألمانية ويلعب مكتب الفحم الأمريكى وشركات النفط العالمية دورًا هامًا فى مجال تطوير إسالة الفحم وتحويله إلى غاز وسائل .

وفى بعض التقديرات يتوقع أن يُقام فى الولايات المتحدة حتى نهاية عام ١٩٩٠ ستة وثلاثون مصنعا لتحويل الفحم إلى غاز يبلغ مجموع إنتاجها ثلاثة تريليونات من الأقدام المكعبة الغازية يوميًا ، وحسب توقعات وزارة الداخلية الأمريكية فستنتج الولايات المتحدة حوالى ١٣٠٠ مليون طن من الفحم فى عام ٢٠٠٠ سيحول منها إلى غاز حوالى ٢٨٠/ مليون طن ، وبذلك فقد يغطى

الغاز ، المصنَّع من الفحم حوالى ٢٥ ٪ من حاجة الولايات المتحدة من الغاز فى عام ٢٠٠٠ . أما الاتحاد السوفيتى فيتوقع أن يزداد إنتاجه من الفحم من ٦٥٥ مليون طن فى عام ١٩٧٠ إلى ١٠٠٠ مليون طن عام ٢٠٠٠ وتسير بقية دول العالم التى لديها احتياطيات هامة من الفحم نحو زيادة إنتاجها من الفحم ، وتطوير تحويله إلى سائل وغاز .

وفيما يتعلق بتكلفة التحويل هذه فمن المقدر بالنسبة للولايات المتحدة مثلا أن تستثمر تسعة مليارات من الدولارات لبناء ثلاثين مصنعاً لتحويل الفحم إلى غاز وهذا يضمن تغطية ١٠ ٪ فقط من حاجتها للغاز .

أما نفقات تحويل الفحم إلى سائل فيقدر أن يكون سعر برميل النفط الواحد المستخرج من الفحم من ٧ — ١٠ دولارات لجعل إنتاجه مقبولا اقتصاديًّا .

وتواجه عملية تطوير الفحم صعوبات عدة بيئية واقتصادية وفنية ، وكذلك عمالية بسبب عدم جاذبية هذه الصناعة للعمال ، ولمعرفة مدى نتائج التغلب على هذه الصعوبات وأثر ذلك على إنتاج الفحم ، لابد من مرور بضع سنوات من محاولات وتجارب فنية ، والتعرف على اقتصاديات إنتاجه على ضوء ذلك .

٥ — الطاقة النووية

حتى نهاية عام ١٩٦٨ ، بلغ عدد المفاعلات النووية فى العالم غير الشيوعى أربعة وخمسين مفاعلا طاقتها ٩٩٠٠ ميجاوات ، منها أربعون مفاعلا فى أوربا ، وأحد عشر مفاعلا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومفاعلا واحداً فى اليابان . وقدكانت بريطانيا رائدة فى هذا المجال حيث كان لديها آنذاك ٢٦ مفاعلا .

وخلال أربع سنوات زاد عدد المفاعلات فى العالم بأكثر من الضعف ، حيث بلغ عددها فى نهاية عام ١٩٧٢ ، ١٢٠ مفاعلا بطاقة ٤٥٥٠٠ ميجاوات . وهنا تجدر الإشارة إلى أن أكبر زيادة حدثت كانت فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث زاد عدد المفاعلات من ١١ مفاعلا إلى ٤٣ مفاعلا وزادت الطاقة من ٢٨٠٠ ميجاوات إلى ٢٥٣٠٠ ميجاوات ، ويتوقع أن يزيد عدد المفاعلات إلى أكثر من الضعف فى نهاية عام ١٩٧٧ ، عما كان عليه فى نهاية عام ١٩٧٢ ، حيث يتوقع أن يصل عدد المفاعلات إلى ١٠٧ مفاعلات بطاقة إجمالية قدرها ٥٨٣٠٠ ميجاوات .

وبالنسبة للتوقعات فإن اليابان تظهر فى الصورة بشكل بارز ، حيث يتوقع أن تلى الولايات المتحدة الأمريكية فى المركز بوصول عدد المفاعلات إلى ٢٨ مفاعلا بطاقة إجمالية قدرها ١٨٩٠٠ ميجاوات متقدمة بذلك على بريطانيا التى وإن كان عدد المفاعلات فيها يتوقع أن يصل خلال عام ١٩٧٧ إلى ٤٣ مفاعلا فإن طاقتها الإجمالية ستكون ١٤٤٠٠ ميجاوات ، أى أقل من طاقة مفاعلات اليابان بـ ٣٥٠٠ ميجاوات وهناك تفاصيل أكثر عن التوقعات فى الدول الصناعية الأخرى مذكورة فى التقرير الشامل .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حتى نهاية عام ١٩٧٢ ، كان المتوفر فى العالم من المفاعلات النووية على النحو التالى :

٢٨ مفاعلا بالتصميم الأمريكى

٣٤ مفاعلا بالتصميم الأمريكى

٣٩ مفاعلا بالتصميم الإنجليزى

ويغلب على الاتجاه المستقبلى لبناء المفاعلات النووية الطابع الأمريكى من النوعين ، حيث يتوقع أن يصل عددها بنهاية عام ١٩٨٥ ، إلى ٢٢٩ مفاعلا مقابل ٥٣ مفاعلا بالتصميم الإنجليزى . وهناك تصميمات أخرى غير مقررة بعد ويدور البحث حولها .

ومن أهم مانرى لفت النظر إليه فى هذا المجال ، هو بدء اهتمام شركات الزيت العالمية فى دخول ميدان الطاقة النووية قبل عام ١٩٧٠ ، وهى تملك حاليا ٥٥٪ من احتياطى اليورانيوم فى الولايات المتحدة و ٤٨٪ من احتياطى العالم .

وقد تزايد اهتمامها منذ عام ١٩٧١ . فقد بدأت فى بناء محطات مفاعلات نووية . فمثلا شركة جلف ، بدأت تطوير مفاعل ذى حرارة عالية مبرد بالغاز ، وله ميزة استعمال مياه أقل للتبريد ، وباختصار فإن تسع شركات زيت رئيسية لها نشاطات نووية منوعة فى الوقت الحاضر .

ملاحظات عامة على الطاقة النووية :

لاشك أن هناك مميزات كثيرة للطاقة النووية كمصدر للطاقة توجه الأنظار لها كمصدر هام من مصادر الطاقة للمستقبل ، برغم أن معدل كلفة المصانع النووية تزيد بين ١٠٪ ، ٣٠٪ عن مثيلها من الطاقة المنتجة بالفحم أو البترول ، فإن النفقات الإدارية فى المصانع النووية أقل كثيرا وتخضع كلفة إنتاج الميجاوات لعامل حجم المفاعل ، فكلما كبر حجم المفاعل نقصت تكاليف الإنتاج .

ولكن هناك ملاحظات عامة لابد من الإشارة إليها وهى تتلخص كالآتى :

١ – خضوع القرارات فى مجال الطاقة النووية لاعتبارات سياسية واقتصادية وفنية ، فالاعتبارات السياسية لها أولوية سواء فى مدى الاعتماد على هذا المصدر أو بالنسبة لاختيار نوع المفاعل إلخ .

٢ – إن التكاليف الرأسمالية عالية جدًّا والمخاطر كبيرة ، لذلك فإن أسعار المصادر الأخرى لها أثر كبير فى مدى تطوير هذا المصدر .

٣ – هناك مخاوف الجماهير من المفاجآت النووية ومخاطرها البيئية والأمنية ، فمثلا أبديت تخوفات من الاستيلاء على كمية من البلاتونيوم الذى هو أحد المنتجات الجانبية فى المعامل النووية وهو عنصر رئيسى فى الأسلحة النووية ، كما أن هناك المخاوف من الإشعاعات . واليابانيون خير من يمثل الخائفين من ذلك لما عانوه من مشكلة هيروشيما ومن ناحية أخرى هناك ملاحظات أخرى نرى ضرورة الإثارة لها وهى :

١ – التعاون الدولى فى هذا المجال مثال تعاون بريطانيا وألمانيا وهولندا ، وتعاون فرنسا وألمانيا وإيطاليا اللذان ترعاهما هيئة السوق الأوربية المشتركة .

٢ – الاهتمام بالمفاعل السريع لما له من مميزات مثال الاستفادة بحوالى ٧٠٪ من وقود اليورانيوم مقابل ١٪ إلى ٢٪ استفادة المفاعل العادى وإن كان لا يتوقع إتمام تطويرات هذا المفاعل وإنتاجه تجاريًّا قبل عام ١٩٨٥ .

٣ – هناك المفاعل الذى يجرى تطويره على أساس الانصهار النووى ، وإن كانت عملية تطويره مازالت فى المراحل التجريبية فى أمريكا وروسيا منذ الخمسينيات . ومما يشجع على الاستمرار فى التجارب لاستخدام هذا النظام رخص الوقود ووفرته حيث أن وقوده يتكون من خليط من عنصرى الدوتيريوم والترتيوم المتوفرين فى مياه المحيطات ، وعلى العموم لا يتوقع تحقيق إنجازات هامة فى هذا المجال أو إنتاج تجارى قبل عام ١٩٩٥ .

وأخيراً فإنه برغم المخاطر والمخاوف التى يتسم بها جو تطوير الطاقة النووية ، فإن هناك اهتماما عالميا واسعا بتطويرها لجعلها مصدراً رئيسيًّا قبل نهاية هذا القرن ، وهى أكثر مصدر للطاقة يرتبط تطويره بالتطورات التكنولوجية وإنجازاتها .

٦ – الطاقة الشمسية

يمكن تقسيم طرق استغلال هذا المصدر إلى طريقين :

أولا : الاستغلال للاستعمالات المنزلية فى البلاد المشمسة .

ثانيا : نقل أشعة الشمس إلى الأرض بدون انقطاع وهو مشروع طموح جدًّا جدًّا إلى الحد الذى وضعت تكاليف رحلات « أبوللو » كلها ، التى بلغت ٢٠ بليون دولار كمصروف متواضع بالنسبة لهذا المشروع . إلى جانب ذلك فإن هناك خوفًا من مضاعفات جانبية على صعيد البيئة خاصة عندما تخترق الأفق موجات شعاعية ذات طاقة عالية .

وعموماً فإنه برغم الاستعمالات المبدئية المتوفرة للطاقة الشمسية عالميًّا ، والأبحاث القائمة والمخطط لها فى الولايات المتحدة وروسيا وأستراليا وكندا والهند وفرنسا وغيرها . فإنه لا يتوقع ، على الأقل خلال هذا القرن ، أن يكون للطاقة الشمسية مركز ملحوظ فى إمدادات الطاقة وكل التقديرات المستقبلية تقديرات تخمينية .

٧ – الحرارة الجوفية

لا يوجد حتى الآن دراسات يعتمد عليها حول مدى إمكانية استغلال هذه الموارد ولاتزال نسبة الطاقة المستمدة من هذه المصادر ضئيلة ، حيث تقدر بألف ميجاوات مقابل ٨٠٠ ألف ميجاوات كهرباء منتجة عالميًّا خارج العالم الشيوعى تفاصيلها كما يلى :

٣٩٠ ميجاوات بإيطاليا

٣٠٠ ميجاوات فى الولايات المتحدة الأمريكية

١٧٠ ميجاوات فى نيوزيلندا

وتستعمل هذه الطاقة لتوليد الكهرباء كما يمكن أن تستعمل فى التدفئة المركزية كما هو الحال فى مدينة (دكيا فيك) عاصمة أيسلندا .

ومن التقديرات المستقبلية لاستعمال الحرارة الجوفية ، أن اليابان تتوقع أن تصل الطاقة المولدة من هذا المصدر خلال عام ١٩٧٧ إلى ٣٧٠ ألف كيلوات منتجة من سبعة معامل .

والأبحاث والتطويرات جارية على كل حال فى كل من نيوزيلندا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة واليونان وتركيا والفلبين والمكسيك والسفادور وتشيلى وأندونيسيا وكينيا . كما أن هناك دلائل على وجود هذا المصدر فى أثيوبيا وماليزيا وتايلند .

وعمومًا فإن الصعوبات الرئيسية أمام الاستغلال الفعال للحرارة الجوفية فى توليد الطاقة تكمن فى الحاجة إلى الحفر العميق لمعظم الينابيع ، حيث تكمن بعض مصادرها على أعماق تصل إلى عشرة أميال ، ومن المعلومات المتوفرة يبدو أن هذا المصدر لن يكون له آثار ملموسة قبل عام ١٩٨٥ كما أن ما هو متوفر عن تخطيطات مستقبلية تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

حيث تخطط الأخيرة إلى الاعتماد على الحرارة الجوفية لتغطية حوالى ٧٪ من حاجتها للطاقة قبل نهاية هذا القرن .

تطوير المصادر البترولية

تطوير مصادر بترولية غير عربية :

تشمل هذه المناطق منطقة بحر الشمال ، والمناطق القطبية الشمالية ، وسواحل أمريكا الجنوبية ، وأواسط أفريقيا وأستراليا وجاوه ، وفى داخل الولايات المتحدة الأمريكية وشواطئها وفى خليج المكسيك والأطلنطى .

ويذكر أن لدى الولايات المتحدة احتياطيًا لم يكتشف بعد ويمكن إنتاجه ، والتقديرات المتفائلة تقدر كمياته بحوالى ٤٤٠ بليون برميل من النفط و ٢٠٠ بليون قدم مكعب من الغاز ، وإن كانت قد قدرت تكلفة عالية جدًا لتطوير هذا الاحتياطى فإن زيادة أسعار النفط ستشجع على التطوير .

وأخيراً فإنه يكاد لا يخلو جزء من العالم فى الآونة الأخيرة من نشاط بترولى ، سواء فى التنقيب أو الإنتاج ولكن الأنظار كلها مازالت تتركز على إمدادات العالم العربى البترولى ، وهى ضعيفة جدًا بالنسبة لاكتشاف منطقة أو مناطق مشابهة من ناحية غزارة الكمية وسهولة إنتاجها وجودة زيوتها . ولذلك ليس هناك أية دلائل على أن الشركات ستتوانى فى أمر تطوير المصادر البترولية العربية ، والاتفاقات الجديدة التى عقدت فى الفترات الأخيرة خير دليل على ذلك .

وأخيراً فإننا إذا ما افترضنا أن يسفر النشاط الاستكشافى الجديد فى العالم أجمع عن تطوير لمصادر البترول ، وأخذنا فى الاعتبار تحسين نسب الاستخلاص وتنشيط استغلال الآبار المهجورة ، إذا ما افترضنا أن كل ذلك سيضيف إلى الاحتياطى العالمى نصف ما هو موجود حاليًّا حتى عام ١٩٨٥ ، وأن يتوفر مثل ذلك خلال الخمس عشرة سنة التالية ، فإن كل ذلك لن يطيل عمر الاحتياطى العالمى لإمداد العالم بالزيت ، على نفس معدلات الاستهلاك السابقة ، لأكثر من بداية القرن الحادى والعشرين .

لذلك فإن الاقتصاد فى استعمال البترول كمصدر للطاقة شىء حتمته جميع الظروف والمقتضيات المحيطة . وقد اتخذت خطوات مبدئية منذ نشوب أزمة الطاقة حتى الآن نحو التقنين والاقتصاد فى استعمال البترول كمصدر للطاقة .

تلخيص واستنتاجات

١ – بالنسبة لأزمة الطاقة يلاحظ أن العوامل الجديدة المرافقة « لأزمة الطاقة » هى :

(ا) بداية التوقع باحتمال عدم وجود احتياطى جديد من النفط بقدر يكفى لتلبية الطلب المتزايد عليه مما ينذر ببداية نقص الاحتياطيات الموجودة وتوقع نضوبها مع نهاية القرن وبداية القرن القادم ، ولكن الملاحظ أن هذا التوقع الجديد المشار على نطاق واسع فى عامى ١٩٧٠ – ١٩٧١ لم يكن هنالك ما يدعمه من عوامل جديدة بذلك التاريخ مما جعل الكثيرين يصفون أزمة الطاقة بأنها مفتعلة .

(ب) دخول الولايات المتحدة كمستورد رئيسى للنفط مع العلم بأن الولايات المتحدة كانت دولة مستوردة منذ عام ١٩٤٨ ، وفى السنوات الأخيرة حيث أثيرت الأزمة كان استيراد الولايات المتحدة يتزايد سنويًّا بنسب مضطردة ، ولكن الجديد الذى حدث هو توقف الإنتاج الأمريكى عن الزيادة ، بل انخفاضه قليلا ، مما سيؤدى إلى زيادة كبيرة فى الاستيراد إذا لم تطور مصادر الطاقة داخل الولايات المتحدة .

(جـ) بدأت الولايات المتحدة سياسات اقتصادية جديدة لمعالجة الاضطراب والعجز الناشئ فى ميزانها التجارى ، ولمواجهة التنافس الشديد فى التجارة الخارجية وبشكل خاص مع أوربا واليابان فى الوقت الذى بدأ يتزايد استيرادها من النفط بشكل كبير .

هذه هى العوامل المستجدة التى رافقت أزمة النفط وهى عوامل أمريكية أكثر منها عوامل عالمية . وأما احتمال نضوب النفط بعدم اكتشاف احتياطى جديد يتناسب مع الاستهلاك المتزايد فهذا هو الجانب العالمى للأزمة ، فالأزمة فى توقيتها حاليًا أمريكية ، وعلى المدى البعيد عالمية وهنا بدأ المزيد من الاهتمام بتطوير مصادر الطاقة البترولية وغير البترولية .

وأما الحديث عن أزمة الطاقة من ناحية ارتفاع أسعار النفط فى عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وآثاره على الاقتصاد العالمى وبرغم أهمية ذلك فهو حديث لاحق لأزمة الطاقة التى أثيرت منذ بداية السبعينات .

٢ – بالنسبة لتطوير مصادر الطاقة فإن ذلك يشمل تطوير مصادر النفط الصناعى المستخرج من رمال القار وحجر السجيل والفحم ليصبح إنتاجها ذا أهمية فى الإمدادات بعد سبعة أو ثمانية أعوام من الآن وتطوير استعمال الفحم كوقود صلب والطاقة الجيوثرمائية وتطوير الطاقة النووية والتى تشكل نمو الزيادة فيها على نسبة ويتوقع أن تصبح مع نهاية القرن المصدر الثانى بعد النفط الخام ، وعلى المدى الأبعد فى نهاية هذا القرن والقرن الحادى والعشرين توجه الاهتمامات إلى الاعتماد على الطاقة الشمسية وتطويرات فى الطاقة النووية بتطوير المولد السريع واعتماد نظام الانصهار النووى . وهذه المصادر البعيدة المدى مازالت فى مراحل مختبرية وتجريبية بشكل عام ولكنها تلقى اهتماما متزايداً من الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والدول الصناعية بشكل عام كما ورد ذكره تفصيليا فى التقرير .

وبالإضافة إلى تطوير هذه المصادر البديلة سيستمر تطوير المصادر البترولية وخاصة بالبحث عن احتياطيات جديدة ، وهنا تتركز الأنظار على البحث فى المناطق المغمورة من ناحية وتحسين نسب الاستخلاص الحالية وتطوير تقنية الاستعمال ليكون أكثر فعالية سواء للنفط أو لمصادر الطاقة الأخرى بقصد تقليص معدلات نمو الاستهلاك من ناحية أخرى .

٣ – يتوقع أنه بعد تطوير مصادر الطاقة البديلة (وفى البرامج المقترحة أو المخططة) ، أن تغطى إمدادات الطاقة النووية وزيت السجيل ورمال القار والطاقة الجيوثرمائية فى عام ١٩٨١ . حوالى ٥ر٧٪ من الطلب العالمى على الطاقة ، حيث يتوقع أن تصل الإمدادات من هذه المصادر إلى ما يعادل ١٢ مليون برميل من النفط يوميًا ، ولكن من الناحية المقابلة يتوقع أن يزيد الاستهلاك خلال نفس الفترة إلى ما يعادل حوالى ٥٠ مليون برميل يوميًا فى عام ١٩٨١ حسب نسب نمو الطلب الحالية ، وبالتالى فإن عملية تطوير هذه البدائل وحدها لن يغطى الزيادة فى الاستهلاك

حتى لو وصلت إجراءات التقشف وتحسين طرق استعمال الطاقة إلى تقليص معدلات النمو إلى النصف (وهذا أقصى ما يهدف إليه) ، وزيادة على ذلك فإنه إذا ما أضيفت زيادة استعمال الفحم المتوقعة ، فإن الطلب على النفط سيظل على مستواه فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ (التاريخ المتوقع لبداية مساهمة مؤثرة من المصادر البديلة فى مجال الطاقة) .

وابتداء من عام ١٩٨١ ، إذا ما سارت الأمور حسب الأهداف الطموحة فى تطوير مصادر الطاقة فإن من المتوقع ألا يقل الطلب على الزيت عن مستواه فى عام ١٩٨١ وحتى نهاية هذا القرن لأن المصادر البديلة ستغذى الزيادات المتوقعة فى الطلب على الطاقة خلال تلك الفترة .

٤ – طبقاً للنسب المذكورة أعلاه وهو نجاح أكثر الطموحات المنشورة فى تطوير المصادر البديلة والنجاح فى تخفيض نمو الاستهلاك إلى النصف فسيكفى احتياطى النفط الخام الثابت حتى بداية القرن القادم وبعد ذلك سيعتمد الأمر على كميات الاحتياطى الجديدة المضافة والتطورات التى لا يسهل حسابها من الآن ، وأما وفق نسب نمو الاستهلاك الحالية الجارية للنفط ، فإن الاحتياطى الثابت ، يُتوقع له أن ينفد فى النصف الأول من التسعينات .

٥ – بالنسبة لتطوير المصادر البديلة ، هناك اهتمام عالمى وجهود عالمية جدية فى سبيل ذلك ولكن الصعوبات التكنولوجية ، وقضايا البيئة وتلوثها ما زالت من المسائل الهامة التى تبحث الدول الصناعية عن الوسائل التى يمكن أن تسخر للتغلب عليها . وكذلك الأمر بالنسبة للاقتصاد فى استعمال الطاقة حيث ستتطلب الإجراءات تكنولوجية جديدة وتغيير فى النمط الاستهلاكى ، وإذا ما نجحت هذه البرامج بنسبة (٥٠٪) أو أقل فإن الطلب على النفط سيتزايد وبالتالى فإن الاحتياطى الثابت من الزيت فى العالم لن يكفى لأبعد من نهاية التسعينات .

٦ – تحت كل هذه الاحتمالات فإنه يبدو تقديراً معقولاً ، إن عمر النفط الخام المعروف سيتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ سنة ، وإذا ما أضيف إليه احتياطى بنفس الكمية المعروفة حاليًّا فسيطيل عمر النفط إلى ما بين ٣٠ و٤٠ سنة من الآن . والتقديرات الأكثر انتشارا أن هنالك نفطاً غير مكتشف يقدر بثلاثة أضعاف الاحتياطى الثابت حاليًّا ، وهذا يطيل عمر النفط بنسب الاستهلاك الحالية إلى منتصف القرن القادم ومعظم هذا النفط غير المكتشف يُتوقع أن يكون فى الرصيف القارى وفى البحار عموماً ومناطق سيبيريا .

٧– نستنتج من كل ما سبق الاستنتاجات التالية :

(ا) تطوير المصادر البديلة أمر لابد منه ويجب أن يكون ذلك أمراً مرغوباً فيه ومشجعاً من

قبل الدول العربية حيث يخفف الضغط عليها لزيادة إنتاجها ويزيد عن عمر احتياطاتها .

(ب) مع نهاية هذا القرن وبداية القرن القادم ستزداد حاجة الدول العربية للنفط لاستعماله كطاقة وكمادة خام ، حيث سيتضاعف عدد السكان حين ذاك فى وقت يبدأ النفط فيه بالتناقص ، وبالتالى ستواجه الدول العربية حين ذاك مشكلة نقص نسبى فى العائدات من النفط . إذا لم تطور الدول العربية مصادر بديلة للنفط ، فعليها أن تبدأ من الآن الإعداد لتطوير مصادر طاقة جديدة كالطاقة النووية والشمسية والجوفية بحيث تتجمع لها بالتدريج خبرات تكنولوجية فى هذا المجال .

بالنسبة للنفقات الرأسمالية :

١ – يتضح أن تطوير المصادر البترولية فى أماكن نائية وفى الأراضى المغمورة ، وكذلك تطوير مصادر الطاقة الأخرى ، سيضاعف من حاجة صناعة الطاقة لرءوس الأموال ، وهذا يوضح سبباً رئيسيًّا فى اهتمام الدول الصناعية بالفائض من عائدات النفط لإعادة استثمارها فى تلك الدول سواء بطريقة مباشرة فى الطاقة ، أو فى مجالات أخرى ، أو على شكل شراء منتجات وسلع استهلاكية ، وبذلك فالأموال العربية موضع اهتمام كبير متواصل فى محاولة استقطابها وتوجيهها لتكون مكملا لاقتصاديات الدول الصناعية .

٢ – ستزداد كلفة البترول غير العربى فى الأماكن الجديدة التى يبحث عنه فيها وستزداد كلفة موارد الطاقة الأخرى البديلة بسبب الإنفاقات الرأسمالية الضخمة التى يتطلبها تطوير هذه المصادر مما سيساعد الدول العربية على زيادة أسعار نفطها وتسويقه لأنه بكلفته القليلة نسبيًّا وميزاته عن مصادر الطاقة الأخرى سيظل سوقه مفتوحاً وسيظل فى موضع تنافس قوى مع المصادر الأخرى .

بالنسبة لدور الشركات :

١ – بدأت الشركات البترولية تنوع فى مجالات أعمالها فأصبحت شركات طاقة مما يقوى ويوسع مركزها فى هذا المجال عالميًّا ، ويزيد من قدرتها على المناورة بالنسبة للتسويق والتوزيع .

٢ – لقد تغير دور الشركات فى البلاد العربية من ناحية القرارات المتعلقة بالإنتاج والتسعير مما يوجب إيجاد علاقة جديدة لعملها تستند إلى التعاون التكنولوجى وأنواع جديدة من العقود فى هذا المجال وفى مجال التصنيع والمشاريع المشتركة للاستفادة ما أمكن من خبراتها التكنولوجية والإدارية والتسويقية ، وعدم الاكتفاء بالحصول على ملكية الإنتاج من هذه الشركات .

وبالنسبة للأسعار – فقد أدى ارتفاع الأسعار إلى :

١ – أوجدت الأسعار الجديدة ظروفاً اقتصادية أكثر مواتاة لتطوير المصادر البديلة والاقتصاد فى استعمال النفط .

٢ – زيادة العائدات العربية بالإضافة إلى وفرة احتياطياتها النفطية هى القضية – الفرصة والتحدى – للدول العربية فى وجه المحاولات لتوجيه هذه الأموال لاستثمارات تخدم حاجات الاقتصاد فى الدول الصناعية كما أشرنا سابقاً ، ويوجب ذلك :

(ا) الاستثمار داخل الدول العربية نفسها لتنويع مصادر الدخل وتنمية الاقتصاد العربى ، ولتخفيف الضغط على الدول العربية لإعادة هذه الأموال للدول الصناعية بشكل أو بآخر ، فاستثمارها محليًا ينهى بشكل قاطع الحجج والأقوال الشائعة عن الأموال العربية بوصفها بأنها تائهة ومربكة للأسواق العالمية ويحمى هذه الأموال من التخفيض من قيمتها .

(ب) تشكل هذه الأموال فرصة قيمة للدول العربية للتصنيع والتنمية الاقتصادية وتوسيع القواعد الاقتصادية المؤدية إلى تنويع مصادر الدخل بها والاحتياطى للمستقبل ، بشكل يكفل عدم التعرض لأية صعوبات تقف أمام عجلة التطوير والنمو للأجيال القادمة .

(جـ) تستوجب هذه الاستثمارات وضع سلم أولويات ، فالحديث عن الاستثمارات فى الدول العربية والدول الأفريقية والدول النامية وحتى فى الدول الصناعية ، أكبر بكثير من حجم هذه الأموال .

من هنا تتضح الحكمة وراء وجوب وضع سياسة منسقة لاستثمار هذه الأموال والعمل على تجنب (ما أمكن) مشاريع مكررة زائدة ومتنافسة وكذلك تلافى النقص فى مشاريع ومجالات أساسية .

بالنسبة للموقف دوليًا من قضايا إمدادات الطاقة ومشاكلها الجديدة :

يتوقع أن تقود أزمة الطاقة الحالية والمرتقبة إلى جهود دولية مشتركة يتخللها صدامات وخلافات ناشئة عن تضارب المصالح القومية من جهة ، وعن صعوبة قبول الدول الصناعية بالتعاون على قدم المساواة مع الدول النامية والمنتجة للنفط من جهة أخرى ، ولكن المنافسة الدولية للحصول على النفط ستزيد من إمكانية الفرص أمام الدول المنتجة لإثبات ذاتها والحصول على

شروط أفضل بالنسبة للأسعار والتعاون الاقتصادى ، كذلك فإن سياسات التعايش السلمى العالمى والوفاق الدولى سترجح احتمالات التعاون الدولى فى مجالات تطوير مصادر الطاقة وحل أزمتها .

والأزمة التى ستقود إلى التنافس على النفط ستكون أزمة العشر سنوات القادمة التى لا يتضح فيها بديل أو منافس قوى للنفط ، وبعد ذلك ستعتمد الأوضاع العالمية للطاقة على مدى تطوير المصادر التقليدية وغير التقليدية للطاقة ، مما يصعب التنبو بنتائجها ، بشكل دقيق حاليًّا ، وأما فى نهاية هذا القرن وبداية القرن القادم ، فسيكون ذلك بداية لعهد المصادر غير التقليدية كالطاقة لنووية والفحم والنفط غير التقليدى من رمال القار وحجر السجيل وكذلك الطاقة الجيوثرمائية والطاقة النووية – الانصهار النووى – والطاقة الشمسية .

* * *

وفيما تقدم وصف للعواصف التى يحتمل أن تهب من كل جانب على مصالح الدول المنتجة للبترول .. ولقد كان من الطبيعى أن يستيقظ بعض العرب للأخطار المحدقة بمصالحهم من داخل الدوائر البترولية ومن خارجها ومن ثم أسهم الخبراء كما أسهمت الجهات الرسمية بدراسات تجىء فى أكبر الظن كرد فعل لمجرى الأحداث فى أسواق الاستهلاك .

ومن قبيل ماتقدم ذكره من ردود الفعل لدى الدول المنتجة للبترول ماصرح به الرئيس الجزائرى « بومدين » فى مؤتمر القمة لدول الأوبك مارس ١٩٧٥ ، وما تقدم به خبراء المملكة العربية السعودية فى مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى (مؤتمر الشمال والجنوب) باريس أبريل ١٩٧٦ ، مما نعرض له فى المقال التالى ..

obeikandl.com

الفصل السادس

دول البترول تواجه حرب الاستنزاف

« إن بترول المسلمين حقيقة يفزع منها خصوم الإسلام .. ولهذا يستنزفون هذه القوة من شرايين المسلمين .. ولقد نجحوا فى ذلك .. ولكن بسبب غفلتنا وجهلنا . »

obeikandl.com

دول البترول تواجه حرب الاستنزاف

الرئيس الجزائرى « بومدين » يقول :

– الدول الغربية لا تعترف بحق الدول النامية فى ثرواتها الطبيعية

– حق الشعوب فى ثرواتها لا يحظى بنفس المفهوم فى حالة البلدان المتقدمة

– ضرورة تخليص سوق البترول من تبعيته للدول الصناعية

– تخفيض إنتاج البترول حتى يحظى بمكانته التى يستحقها فى المبادلات الدولية

– تخفيض الدول الصناعية لاستهلاكها فكرة مقضى عليها بالفشل

– هل تقوم الدول الصناعية بعدوان على دول البترول ؟ .

الخبراء السعوديون يقررون فى مؤتمر باريس :

– احتياطيات البترول لن تدوم أكثر من ٤٠ سنة .

– السعودية لن تنساق وراء الخطط الرامية إلى استنفاد احتياطى دول الأوبك .

– بدائل البترول بين اليأس والرجاء .

– تطوير استخدام الطاقة الكهرمائية والشمسية .

– عدم التبذير غير الفعال فى استخدام البترول .

خطاب الرئيس « بومدين » فى افتتاح مؤتمر القمة النفطية*

عقد فى الجزائر فى المدة من ٤ –٦ مارس ١٩٧٥ مؤتمر قمة لدول الأوبك ، ومن النقط الهامة التى أثارها « هوارى بومدين » فى خطاب الافتتاح .

– إن استمرار بعض التصرفات من طرف الدول الغربية ليحمل على الاعتقاد بأن الاعتراف بحقوق شعوبنا لا يعدو فى نظرهم أن يكوم مجرد إعلان عن مبدأ شكلى ، وأن ظاهرة إحياء نظريات كهذه التى تزعم أن بترولنا ماهو إلا ملك على الشيوع بين الناس قاطبة لتؤكد حقيقة الاتجاه الذى تسير فيه بعض الدول المتطورة ، مختلقة براهين قانونية وأخلاقية ملائمة قصد التعامل بها فى الوقت المناسب بغرض إضفاء صيغة شرعية أمام الرأى العام العالمى على كل عدوان مبيت ، وبالتالى فإن الأمر يتعلق بافتعال وضع يتراءى فى مظهر قانونى بل وإنسانى بغية إلغاء حق شعوبنا فيما تملكه وفيما استرجعت بالعمل والكفاح والتضحية . ومعنى ذلك أن الحق الطبيعى للشعوب على ثرواتها الطبيعية لا يحظى بنفس المفهوم ولا ينظر بنفس النظرة إذا كان الأمر يتعلق ببلدان العالم الثالث .

– وفى الوقت الذى تسلك فيه الدول الصناعية مسلكا يؤدى بها إلى الاستغناء عن بترولنا ذات يوم ، يجب علينا أن نعمل جماعيًا على التخلص من تبعية سوق البترول للدول الصناعية .. ونتيجة لاستخدام مصادر جديدة للطاقة تدريجيًا بالإضافة إلى ماينتج عن الزيادة المستمرة فى قسط إنتاجنا الذى سوف نخصصه لاستهلاكنا ، فإن حصة البلدان المصدرة للبترول فى التموين العالمى يجب أن تنخفض إلى أن يجد البترول ضمن المبادلات الدولية نفس المكانة التى تحتلها جميع البضائع الأخرى وسوف تغتبط بلداننا بهذه النتيجة .

– وأما الجهود المتعددة الأشكال التى ترمى إلى تخفيض الاستهلاك البترولى لا بغرض القضاء على التبذير ، ولكن بقصد إثارة انهيار السعر وإضعافنا فهى حلول غير مجدية طالما أنه فى استطاعتنا – كرد عليها – أن نخفض من إنتاجنا ونزيد فى سعرنا للمحافظة على مستوى عائداتنا .

* ملخص عن مجلة عالم النفط العدد ٣٠/ ٧ (٨/ ٣/ ١٩٧٥) .

– والواقع أن فحصاً دقيقاً لتصريحات بعض المسئولين الغربيين يؤدى بنا إلى التساؤل عما إذا لم يكن الهدف من ذلك هو اختلاق أسباب لإعداد الرأى العام العالمى لقبول فكرة عدوان محتمل ضد البلدان المصدرة للبترول إذا ماحاولت هذه مجرد القيام بتنظيم إنتاجها سواء بوضعه فى مستوى الطلب الحقيقى ، أو باستخلاص نتائج السياسة النقدية التى تسلكها البلدان المتطورة حاليًّا مما قد يؤدى بها فى نهاية الأمر إلى أن تفضل الاحتفاظ ببترولها على أن تسوقه مقابل وسائل فى الدفع ، هى الآن موضع ترتيبات تدبر بشكل منظم ودقيق للتخفيض من قيمتها .

السعودية تحذر من الإنضاب السريع لاحتياطى أوبك*

عقب انعقاد الجلسة الثانية للجنة الطاقة المنبثقة عن مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى (مؤتمر الشمال والجنوب) فى باريس ١٩٧٦/٤/٢١ ، تقدمت السعودية بخطة حول الطاقة تنتقد فيها بشدة البلدان الغربية لمحاولتها استخدام موارد أوبك النفطية بمعدلات سريعة لدرجة لا يمكن القبول بها .

وتحذر الدراسة من أنه على أساس معدلات الإنتاج الحالية ، فإن احتياطيات النفط والغاز العالمية القابلة للاستخدام لن تدوم أكثر من ٤٠ سنة ، وأن المملكة العربية السعودية لن تنساق وراء الخطط الغربية المؤدية إلى إنضاب احتياطيات أوبك بمعدلات تفوق معدلات استخدام احتياطيات الولايات المتحدة وبحر الشمال بعدة أضعاف ، (والمعروف أن السعودية والولايات المتحدة اشتركتا فى رئاسة لجنة الطاقة المذكورة) .

وفيما يتعلق بموارد الطاقة الجديدة ، تلقى الدراسة السعودية ظلالا متشائمة حول إمكانية التطوير على المدى القريب ، للطاقة النووية ونفط السجيل ورمال القار والطاقة الشمسية وتطرح الدراسة بدل ذلك مايلى :

– تطوير مكثف للطاقة الكهرمائية : وفى هذا المجال تقدر الدراسة أن حوالى ٢٩ ٪ فقط من طاقة أمريكا الشمالية ، ١٥ ٪ من طاقة أوربا الغربية ، ٣ ٪ من طاقة البلدان النامية قد استخدمت حتى الآن .

– زيادة استخدام احتياطيات الفحم الضخمة فى العالم المتقدم .

---

* ملخص عن مجلة عالم النفط ٣٦ – ٣٧/ ٨ (٢٤/ ٤/ ١٩٧٦) .

– تطوير سريع للطاقة الشمسية ، وبشكل خاص فى العالم الثالث ذى الموقع الملائم جغرافيًا لمثل هذا التطوير .

– نقل الصناعات المحتاجة إلى كميات ضخمة من الطاقة والصناعات المرتكزة على استخدام الهايدروكاربونات إلى المناطق التى يتوفر فيها الغاز المرافق .

– الإلغاء المطرد لتبذير النفط واستخدامه غير الفعال فى البلدان المتطورة ، على أن يرافق ذلك إعادة بناء التكنولوجيات الصناعية ووسائل النقل بطريقة تضمن الاحتفاظ بكميات متزايدة من النفط للأغراض التى لا يمكن استخدام البدائل فيها .

عرضنا فيما تقدم ما قال به رجال دولتين من الدول المنتجة للبترول ، ولمزيد من إيضاح الخطط البعيدة المدى التى حرصت أسواق الاستهلاك فى الدول الصناعية (وهى أيضاً دول الاستعمار التقليدى) على رسمها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، ألقينا فى المقال التالى نظرة فاحصة على أحداث التاريخ الحديث والمعاصر من حيث تتابعها وصلتها بتنفيذ المخطط الهادف إلى اعتصار الأمم النامية واستنزاف خاماتها وبترولها مع الإفادة من موقعها الإستراتيجى لصالح الدول الصناعية دون شعوب الدول النامية وأخصها تلك التى تمد العالم بأكبر قدر من حاجته إلى البترول .

obeikandl.com

الفصل السابع

تواريخ ذات دلالات فى مجرى الأحداث

« إن بترول المسلمين هو النفط الذى ظهر بالقرب من (مسجد سليمان) فى جنوب إيران عام ١٩٠٨ وبدأ استغلاله على أسس تجارية منذ عام ١٩١٢ م . . ثم توالى ظهوره فى أرض المسلمين تباعاً . . إلى يومنا هذا . . »

obeikandl.com

تواريخ ذات دلالات فى مجرى الأحداث

- أحداث هامة أثرت فى تاريخ المشرق العربى اجتمعت فى عام ١٨٥٦ م .
- القانون العام للأمم المسيحية يتعدل إلى القانون الدولى .
- الإسلام اعترف بحقوق الأمم والشعوب بغير تفرقة
- كاتب إيطالى يقرر أن كراهة الإسلام ووقف انتشاره أحد مصادر القانون الدولى .
- كاتب ألمانى يقول إن الرابطة بين الشعوب المسيحية فشلت فى تحقيق السلام بينها على أساس العقيدة فى حين نجحت العقيدة الإسلامية .
- فرمان ١٨٥٦ الخاص بقناة السويس ومناورات « دى ليسبس » .
- الكشف عن البترول والترابط بينه وبين امتياز قناة السويس .
- اتفاقية برلين عام ١٨٨٥ وبروتوكولات سرية لتقسيم الدولة العثمانية .
- العدوان على قناة السويس بعد مائة عام من فرمان ١٨٥٦
- تواريخ متتابعة .
  - ١٨٩٧ المؤتمر الصهيونى فى بازل .
  - ١٩٠٧ المؤتمر العالمى للاستعمار فى لندن
  - ١٩٤٧ تقسيم فلسطين .
  - ١٩٦٧ العدوان على مصر .
- لا مكان للكيانات الصغيرة فى المعترك الدولى بأوضاعه الراهنة .
- إسرائيل لابد ستزول فى المستقبل المنظور .

obeikandl.com

تواريخ لها دلالات قوية فى مجرى الأحداث بالبلاد العربية المنتجة للبترول والشرق العربى بوجه عام سنة ١٨٥٦ م

ليس من قبيل المصادفة أن تجتمع أحداث خطيرة فى هذه السنة بالذات نذكر منها :

١ – مولد القانون الدولى العام لأول مرة فى تاريخ الأمم غير الإسلامية .

٢ – صدور فرمان ٥ يناير ١٨٥٦ بشأن قناة السويس .

٣ – الكشف عن البترول لأول مرة فى بعض البلاد الأوربية .

وفى هذا كله تفصيلات نوجزها فى الكلمات الآتية :

أولا : عن مولد التشريع المسمى بالقانون الدولى :

يقول الدكتور « محمد حميد الله » الأستاذ بجامعتى باريس واسطنبول مانورد فيما يلى ترجمته الحرفية (عن كتاب له صدر سنة ١٩٧٣ فى لاهور بباكستان) (قبل عام ١٨٥٦ لم تعرف أوربا شيئاً اسمه القانون الدولى وإنما عرفت إلى ذلك الوقت شيئاً آخر يسمى القانون العام للأمم المسيحية . وفى السنة المذكورة ١٨٥٦ حدث لأول مرة أن أمة غير مسيحية وهى الدولة العثمانية (أو تركيا كما يشار إليها أحياناً) قد قُبلت لكى تنتفع بأحكام القانون العام الأوربى الخاص بالأمم والذى يسمى إلى ذلك الوقت أى ما قبل دخول تركيا فى بوتقة الأمم – كان يسمى (بالقانون العام للأمم المسيحية) .

ثم يستطر الدكتور حميد الله قائلاً :

(ليس معنى ذلك أن العالم كان محروماً من قانون عام لكل الأمم قبل هذا التاريخ بالذات وليس معناه أيضاً أن قانون الأمم جمعاء لم يولد إلا فى أوربا فى ذلك التاريخ . . بل الحق أن القانون الدولى الذى يشمل كل الأمم قد كان قائماً من قبل . . ذلك أن الإسلام قد اعترف بحقوق الأمم والشعوب والدول بغير تفرقة على أساس الدين أو الجنس ، ثم إنه – أى الإسلام – قد اعترف بالحقوق المتساوية والالتزامات كذلك ككل الأجناس والأمم) .

ثم يزيد قوله (إن القانون الدولى الذى جاء به الإسلام مفارق تمام المفارقة لأى قانون عرفته

البشرية فى التاريخ منذ القدم ، ذلك أن القانون الدولى الإسلامى لم يقصد إلى تنظيم النشاط الحكومى للأمة الإسلامية فيما يختص بما يقوم بين أجزائها والبعض الآخر من علاقات وحسب ، بل شمل ماعدا الأمة الإسلامية ولم يستبعد من تطبيق أحكامه الأمم غير الإسلامية) .

وتعقيباً على ماتقدم نقول :

إن تركيا فى ذلك العهد كانت قد بدأت فى مراحل الضعف والوهن ، وأن التآمر على اقتسام أطرافها الممتدة فى أوربا وأفريقيا وآسيا قد بدأ يدخل ضمن المخططات الاستعمارية التى ترسم سياساتها للمدى البعيد ، ونريد بالمدى البعيد هنا عشرات السنين ولا نقف عند حد خمسة وعشرين عاماً كما يرجح بعض الاقتصاديين وسنضرب بعض الأمثلة تأييداً لما تقدم من حيث طول المدى الذى ترسم له السياسات الخاصة المناهضة للأمة الإسلامية [١] .

والعبرة التى نستخلصها من هذا الاتجاه الخطير الذى بدأ فى سنة ١٨٥٦ هى : أن المنظمات الدولية التى عرفت من ١٨٥٦ إلى يومنا هذا فى إطار عصبة الأمم (حال حياتها) وفى إطار هيئة الأمم المتحدة وما يتفرع عنها أو يتصل بها عن قرب أو عن بعد ، كالوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات ذات الصبغة الاقتصادية كصندوق النقد الدولى وبنك الإنشاء والتعمير ، نقول إن هذه المؤسسات جميعاً تصدر عن فكرة واحدة عبر عنها كثير من الكتاب الذين تحملهم الأمانة العلمية على المصارحة ومنهم « أنزيلوتى » الإيطالى « وبول سميتز » الألمانى ، أما الأول فيقول عن مصادر القانون الدولى إنها ثلاثة ، بيانها : فلسفة الإغريق وتشريعات الرومان وهذا هو المصدر الأول ، ثم يلى ذلك حضارة الأمم المسيحية المائلة فى المخترعات والمنتجات البالغة (الإتقان وفقاً للتكنولوجيا الدائمة التطور وما تقتضيه من قواعد فى المعاملات بين الدول هذا هو المصدر الثانى ، ثم يذكر المصدر الثالث فى جرأة وصراحة حين يقول : إن المصدر الثالث للقانون الدولى هو ذلك التفاهم الضمنى فيما بين الأمم المسيحية التى تنطوى فى أعماق صدورها على اتجاه واحد ثابت هو كراهة الإسلام ووقف زحفه على أى بقعة من الأرض مع العمل على زعزعته من أى أرض احتلها كما حدث فى أسبانيا وشبه جزيرة البلقان ونحوهما .

وأما الثانى – (بول سميتز » – فيقول فى كتابه (الإسلام قوة الغد [٢]) يقول هذا الكاتب

---

(١) نذكر على سبيل المثال ماسعت إليه إنجلترا من إطالة امتياز قناة السويس بأربعين عاماً أى إلى ٢٠٠٨ م وكان ذلك فى سنة ١٩٠٨ بمجرد وفاة « مصطفى كامل » الذى كان زعيماً وطنيًّا تخشاه القوى الاستعمارية ولم يتوقف هذا المشروع إلا بسبب مقتل رئيس الوزراء « بطرس غالى » على يد « ابراهيم الوردانى » .

(٢) وقد ترجمه الأستاذ الدكتور « محمد شامة » (مكتبة وهبة ١٩٧٤) .

الألمانى (إن الرابطة بين الدول المسيحية فشلت فى أن تحقق السلام فيما بين الشعوب المسيحية وتكررت الحرب بينها ، ولاتزال تهدد بتدمير العالم المسيحى بقوى متصارعة تنتمى إلى عقيدة واحدة هى العقيدة الصليبية ، وما أفلحت هذه العقيدة فى ربط الشعوب التى تؤمن بها بل حل محلها تكتلات إقليمية (كالسوق الأوربية المشتركة) أو مذهبية (كالعالم الرأسمالى) أو عسكرية (كحلف الأطلنطى) هذه كلها هى الروابط المعاصرة فى التاريخ الحديث التى تجمع بين بعض الدول المسيحية والبعض الآخر فى غير شمول وفى غير ثبات على حين أن الإسلام نجح فى أربعة عشر قرناً وبصفة مستمرة – نجح فى إيجاد رابطة عقدية قوية لا تتبدل ، حتى وإن شابتها شوائب سطحية من المصالح الشخصية وبالتالى إذا جد الجد وتنادت أطراف الأمة الإسلامية بالجهاد ، فإن رابطة الإسلام تظل من جديد قوية كما كانت فى أى عهد مضى) .

ولعل فى تاريخ الشعوب الإسلامية المستضعفة لبعض العهود كما كانت الحال فى أطراف الدولة العثمانية كالشام والجزائر ، لعل فى هذه النماذج دليلاً قويًّا على صدق النظر الذى ذهب إليه « بول سميتز » من حيث قوة الرابطة الإسلامية وثباتها – وتأسيساً على هذا المنطق السليم يتجه « بول سميتز » إلى إثارة القضية التى جعلها موضوع كتابه والتى أملت عليه اختيار العنوان الذى عرف به (الإسلام قوة الغد) . وواضح أنه لا يقصد الإشادة ولا التزكية ولا التأييد للإسلام وإنما يقصد التحذير منه .

* * *

العبرة إذن التى يجب أن يستفيدها كل باحث من مثل هذه المواقف الثابتة فى التاريخ الحديث تتلخص فى أن الركون إلى عدالة المنظمات الدولية مسألة فيها نظر ، هذا إن أحسنا الظن واقتصادنا أشد الاقتصاد فى الحذر .

ثانيا : عن فرمان ١٨٥٦ الخاص بقناة السويس :

صدر فرمان يناير ١٨٥٦ الذى تضمن اللائحة التأسيسية لما كان يسمى بالشركة العالمية لقناة السويس ، وقد سبق صدور هذا القرار (الفرمان) جهود دبلوماسية ومناورات لا يتسع المقام لذكرها ، وإنما كانت هذه السنة ١٨٥٦ هى التى شهدت قمة المأساة من الناحية التشريعية – لقد سبق صدور هذا الفرمان جهود طويلة لجماعة «سان سيمونيان» ، وللمسيو «فرديناند دى ليسبس » كما أن العدول عن قانون الأمم المسيحية إلى القانون الدولى لكل الأمم ، قد سبقته أيضاً

جهود مناورات ودراسات . ويطيب لنا أن نشير إلى ما ذكره الدكتور « مصطفى الحناوى » [١] عن رحلة « الخديو سعيد » ، ومسيو دى لسبس » إلى السودان فى فصل بعنوان فرمان ٥ يناير ١٨٥٦ حجر الزاوية فى المأساة (بعد أن ذكر تفاصيل مراحل إقناع الخديو بإصدار فرمان ١٨٥٦ فى أثناء هذه الرحلة ، كما سبق أن أصدر فرمان ١٨٥٤ عقب رحلة فى الصحراء) يقول : (ولما عاد الركب من السودان وقع « سعيد باشا » فرمانا آخر فى ٥ يناير ١٨٥٦ كان أشد إحكاماً فى نصوصه ، وفى تقييد مصر بأغلال ثقال ، وقد ألحق بهذا الفرمان قائمة شروط ، تسميها شركة قناة السويس ، « باللائحة التأسيسية للشركة العالمية لقناة السويس البحرية » . ويزعم الكتاب الفرنسيون أن نبأ هذا الفرمان كان مفاجأة سارة « لديلسبس » بعد عودته من رحلة السودان ، ولكن ملابسات الحال تقطع بأن هذا الفرمان كان نتيجة مباشرة لرحلة السودان ، كما كان سابقة ، ثمرة الصفاء فى رحلة الصحراء) .

ثالثا : فيما يختص بالكشف عن البترول فى بعض البلاد الأوربية :

فى العديد من المراجع ورد القول بأن الكشف عن البترول قد كان فى سنة ١٨٥٨ فى كل من بولندا وكندا إلا أن مراجع أخرى تعود بهذه الكشوف إلى ما قبل هذا التاريخ لسنوات [٢] وثابت فى تاريخ الصناعة والتارخ الاقتصادى أن البترول عرف فى القرون الوسطى ، ولكنه لم يستخدم كوقود يحرك الآلات ، بل كان نوعاً من اللهب الذى يقذف به على جموع الأعداء ، ومن قبل ما كان البترول عند قدماء المصريين من المواد التى تدخل فى طلاء الجدار الخارجية للقوارب والسفن كما كان أيضاً يستخدم فى التحنيط . . لسنا بصدد شىء من هذا كله ولكننا نقف عند أواسط القرن التاسع عشر حين كان البترول يظهر لأول مرة فى بعض البلاد الأوربية ثم توالى ظهوره فى بلاد أخرى تباعاً . . ولأهمية هذه العلامات على الطريق عبْر القرنين التاسع عشر والعشرين جئنا بتسلسل تاريخى متصل من ١٨٥٨ إلى ١٩٧٦ فى الموضوع المناسب من هذا البحث .

---

(١) فى كتابه (قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة الجزء الأول مطبعة مصر ١٩٥٢ ص ١٩٠)

(٢) مراجع البترول واقتصادياته موارده « د . محمود أمين » – اقتصاديات البترول فى الشرق الأوسط « شارل عيسوى ، ومحمد بجاته » – حرب البترول الأولى – « صلاح متصر » البترول العربى الخام فى السوق العالمية « د. صاحب ذهب » « حرب البترول فى الشرق الأوسط » د. راشد البراوى « نشرات شركة آبار البترول » .

ونعود مرة أخرى إلى الربط ما بين ظهور البترول وبين فرمان قناة السويس وبين القانون الدولى الذى اتسع لأول مرة لأمة إسلامية أريد وضع الخطة الطويلة المدى لتقطيع أوصالها . . إننا لا نقطع بالتقديم والتأخير فيما بين العناصر الثلاثة سالفة الذكر فيما يختص باختيار وهو أحق بالصدارة فى وقت مبكر من أواسط القرن التاسع عشر . . ولكن مجرى الأحداث يدلنا على أن الترابط الشديد فيما بينها ومن ذلك على سبيل المثال أنه فى سنة ١٨٨٥ م وقع الحلفاء الغربيون « اتفاقية برلين » وهى عبارة عن صلح فرض على تركيا وروسيا بعد أن استنزفت الموارد الاقتصادية والمعدات الحربية فى بضع سنوات ، وكان الحلفاء الغربيون يزيدون النار لهيباً فى سبيل هذه الغاية[1] ، وكان من شروط الصلح أن تحتل إنجلترا جزيرة قبرص لتكون حارساً أوبوليساً دوليًّا فى شرق البحر الأبيض المتوسط ، ومن قبل كانت مصر قد خضعت لاحتلال غير شرعى فى ١٨٨٢ وقبل ذلك كانت قناة السويس قد فتحت ١٨٦٩ . . ومن هذا التسلسل التاريخى الذى لا يدخل فى اختصاصنا التوسع فيه ، نلاحظ أن البروتوكولات السرية التى ألحقت باتفاقية برلين ، كان استمراراً للمخطط الذى بدأ قبل ذلك بثلاثين عاماً . . ذلك أن هذه البروتوكولات السرية نصت على تقسيم أطراف الدولة العثمانية (فى الوقت المناسب) فيما بين الحلفاء الغربيين التقليديين بزعامة إنجلترا ومساندة فرنسا بعد أن أخذت حدة المنافسة بينهما بسبب طريق الهند فى سنة ١٩٠٤ – ويجىء بعد ذلك عدة مواقف منها استخدام البترول فى تسيير الآلات (الاحتراق الداخلى) التى لا تحتاج إلى بخار ولا ماء ولا نار ومن ثم تستطيع أن تغوص تحت سطح الماء وكان ذلك الاختراع مؤذناً بظهور الغواصة ، وعندئذ قررت بريطانيا (الغطس فى ذلك العهد) والدخول فى حرب مباشرة مع ألمانيا لسحقها إن استطاعت لأن بريطانيا لا تنظر إلى التجارة والصناعة والأسواق إلا من زاوية البحر ، ومعلوم أن الفرصة قد تهيأت فى أغسطس ١٩١٤ لاندلاع الحرب العالمية الأولى .

* * *

والحق أن ما تقدم بيانه فيه الكفاية لتنبيه الأمة العربية التى نتكلم عنها فى هذا البحث إلى الأسلوب العلمى الذى يلجأ إليه الغرب فى رسم سياساته القريبة المدى والبعيدة على حد سواء . .

---

(١) واليوم يكتوى المسلمون بحرب ضروس أشعلها أعداء الإسلام فى نفوس حكام دولتى العراق وإيران المسلمتين استنفادا لطاقاتها ، وإهداراً للدماء وتعطيلا لنهضة المسلمين .. وكذلك نرى سكوت العالم الغربى على جرائم السوفيت فى باكستان ومنجستو فى الدول الإسلامية جيرانه .. وغير ذلك كثير .

ومرة أخرى نقف عند ١٩٥٦ (أى بعد ١٨٥٦) بمائة عام بالضبط) التى شهدت حرباً عدوانية بين الجبهة ذاتها التى تزعمت حركة القضاء على الدولة العثمانية ، ونريد بهذه الجبهة إنجلترا وفرنسا ، فنرى هاتين الدولتين تعتديان على مصر وتستخدمان فى الوقت ذاته قزماً من أقزام المنظمات الدولية يسمى دولة إسرائيل لمجرد التغطية . تغطية العار الذى يلحق بدولتين كبيرتين إذ هما تهاجمان دولة آمنة لمجرد أنها استردت قناة تقع فى صميم أرضها ، وماؤها يجرى فى داخل أرضها . . وهذه اللفتة تدعونا إلى أن نجىء ببعض الإضافات لهذه الفترة فنعرض لسلسلة من التواريخ التى تشابهت وتتابعت ولكن فى موكب عدوانى واحد أما هذه التواريخ فمنها : ١٨٩٧ – ١٩٠٧ – ١٩٤٧ – ١٩٦٧

فى سنة ١٨٩٧ عقدت الصهيونية العالمية مؤتمرها المشهور فى بازل بسويسرا ، ورسمت السياسة الطويلة المدى للحصول على أرض يستقر فيها اليهود ويتخذون منها وطناً قومياً ، ولم تكن فلسطين هى الاختيار الوحيد ، ولكن مع المتابعة نلاحظ أنه فى ١٩٠٧ انعقد مؤتمر عالمى للاستعمار فى لندن برئاسة بعض اللوردات ومن أهم قراراته ما انتهى إليه المؤتمرون من القول بأنه لا أمل للصناعات الغربية التى تفوقت فيها الأمم المسيحية ، لا أمل لهذه الصناعات فى غزو الأسواق الأفريقية وتشديد القبضة على مواردها الطبيعية وخاماتها ما بقى الشريط الساحلى لهذه القارة متماسكاً فيما بين أجزائه خاضعاً للدولة العثمانية وقد أراد المؤتمرون بذلك أن يعتبروا بالشريط الساحلى الإسلامى فى شمال أفريقيا وهو داخل فى حدود الدولة العثمانية ، هذا الشريط الساحلى يقف سدا حائلا بين أوربا والتوغل فى أفريقيا ، ومن ثم كان الحل المطروح عندئذ هو تجزئة هذا الشريط إلى دويلات والفصل بين الأجزاء التى تتولد عن هذه العملية وبين الوطن الأم وهو تركيا ، وبقى هذا المخطط مطويًّا إلى أن حانت الفرصة وقامت الحرب العالمية الأولى وهزمت تركيا وبدأ التنفيذ على مرحلتين وعاهما التاريخ ، إحداهما بعد الحرب العالمية المذكورة ، والأخرى بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥) ومما تقدم يتضح التلاقى بين المخطط الصهيونى ١٨٩٧ والمخطط الاستعمارى فى ١٩٠٧ .

وبالرجوع إلى مولد الدويلات التى ظهرت من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٧ يتضح صدق هذا النظر . وفى سنة ١٩٤٧ بالذات صدر قرار تقسيم فلسطين وهو نواة المأساة التى يواجهها العالم العربى الآن (١٩٧٧) لأنه لم يكن فى الواقع مشروعاً إنسانياً يراد به توطين اليهود بجوار أصل فلسطينى ، بل كان خطوة فى سبيل إيجاد كيان عدوانى وغريب فى داخل الوطن العربى ويجب أن نذكر دائماً أن

تقسيم أرض فلسطين قد أفسح المجال للعصابات الصهيونية لتثبيت وجودها غير الشرعى فى أرض القبلة الأولى ، وإن تفصيلات الأشهر القليلة التى تلت التقسيم إلى إعلان قيام دولة إسرائيل بمجرد انسحاب الدولة المنتدبة وهى إنجلترا . . إن هذه التفصيلات تحمل الخزى والعار للدول الصناعية القديمة وخاصة الجبهة التى تكررت الإشارة إليها ، وقد حل الوفاق بين طرفى الجبهة (إنجلترا وفرنسا) من ١٩٠٤ كما تقدم البيان وسيبق الاعتراف بدولة إسرائيل فى ١٩٤٨ نقطة بارزة فى تاريخ مناهضة الدولة الإسلامية التى قضى عليها فى الحرب العالمية الأولى ، ذلك أن هذا الاعتراف لم يستغرق بضع دقائق ، ونركز على التنبيه لهذا الأمر لأنه منقطع النظير . . ذلك أن كل دولة تولد فى ظل القانون الدولى (العظيم) الذى يرجع إلى سنة ١٨٥٦ – لا تفوز بالتأييد إلا بعد دراسات وبعثات ووفود لتقصى الحقائق وللموازنة بين عهد كان شرعيًّا ثم انقضى ، وعهد تأثر أو مغتصب أو ناتج جاء على أنقاض العهد السابق ، هذا كله يحدث فى ملابسات قيام أية دولة والاعتراف بها فى ظل ما يسمى بالشرعية الدولية إلا دولة إسرائيل فقد تحولت من عصابات إلى دولة بقرار من زعماء العصابات السفاحين وحضى هذا الاعتراف بتأييد دولى بدأته أمريكا ثم روسيا فى دقائق معدودة هى اللمحة الخاطفة التى تقتضيها نقل الأنباء بالبرق . وما كان شىء من ذلك ليجوز فى العقل أو فى الأمر الواقع لو أن الدولة العثمانية أو أن الخلافة الإسلامية كانت قائمة ، ولكن التهميد البارع الذى وضع من ١٨٨٥ اقتضى إنشاء ما يسمى بجامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وفى ظلها تم التقسيم ثم الاعتراف بالدولة الباغية .

وفى سنة ١٩٦٧ تكررت مأساة ١٩٥٦ بصورة بشعة تتلخص فى إدخال الغش والخداع عن طريق السفراء ، ولم يكن هؤلاء السفراء لدول معادية ، بل كانوا لدول يقال لها صديقة أو محايدة ونقصد دولتى روسيا وأمريكا ، وأمر الجيش المصرى أن ينسحب ونُسب إليه ظلماً أنه اندحر أو غُلب ، وهكذا تمت المأساة فصولا .

ثم تجىء حرب أكتوبر ١٩٧٣ لكى تعيد إلى مصر والعرب شيئاً من الكرامة لعل هذه الأمم الداخلة فيما يسمى بالجامعة العربية فى يومنا هذا . . لعل هذه الدول تشعر بوجود الذات وتسمح لنفسها بأن تقبل الصلح أى تعترف بأمر واقع هو ضياع القبلة الأولى وهذا هو المقصد الأول من سياسات القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

* * *

هذا التمهيد الذى طال بعض الشىء نريد به أن نعلل إلى حقيقتين هما :

ما قرره بحق وزير الخارجية المصرية الأسبق وهو فى الوقت ذاته نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الخارجية السيد « إسماعيل فهمى » عندما قال إنه لا مكان للكيانات الصغيرة فى المعترك الدولى بأوضاعه الراهنة . . وكان يريد بذلك أن يلقى أضواء كاشفة على الدوافع الراشدة التى دعت إلى تنظيم الوحدة الأفريقية وضمها إلى الوحدة العربية فى أوائل عام ١٩٧٧ ، وهذا القول الذى نشرته الصحف منسوباً إلى السيد « إسماعيل فهمى » هو قول سليم وجدير بالتأييد ، ولكننا فى بحثنا هذا نخرج به إلى معنى آخر نسجله بين يدى التاريخ فنقول :

« إنه من الحق أنه لا مكان فى عصرنا الحاضر ولا فى كل العصور لأى كيان صغير هزيل يزاحم عمالقة الأرض ، ولذلك نرى أن إسرائيل ستزول فى بضع سنين أو فى عشرات من السنين فلسنا نحن البشر الذين يكتبون الأقدار وإنما تجرى المقادير بإرادة الله سبحانه وتعالى ، وما علينا إلا أن نتخذ الأسباب وما على الكاتب الذى يريد وجه الله إلا أن يقرر الحق الذى يطمئن إليه، فنقول مرة أخرى أن إسرائيل لابد زائلة لأنها جسم غريب فى داخل وطن متماسك نبه إلى خطورته « بول سميتز » وغيره ، ويدلنا المنطق على أن مجرى الأحداث يقضى بأن إسرائيل ستواجه أحد أمرين ، إما أن تقضى على دول المواجهة ، ثم تزحف على القبلة الثانية فى أرض الجزيرة العربية حتى تسترد أرض خيبر ، وتزحف كذلك على وادى النيل لتعيد عهد اليهود فى أرض مصر ، فى زمن « سيدنا موسى » عليه السلام ، وهذا احتمال بعيد ، أما الأمر الآخر فيتلخص فى أن القوى البشرية الهائلة للبلاد العربية مع مواردها الطبيعية ، ستصل عن طريق التخطيط الهادئ إلى حصر جماعة اليهود فى بوتقة يحيط بها كيان عربى متماسك ، وليس ينقص هذين العنصرين المتكاملين وهما القوى البشرية والموارد الطبيعية إلا المستويات الرفيعة للأداء وللإفادة بهبات الطبيعة وكسب الأسواق بالقدرة لا بالغضب ، وهذا كله يلوح فى المستقبل المنظور برغم كل ما يبدو للنظر الآن من تفكك وعداوات عصبية .

« أما الحقيقة الثانية فهى أن البترول وفوائضه المالية ، وهما من نعم الله على أرض العرب والأمة الإسلامية يحتلان مركز الصدارة فى المعدات والأسباب المؤدية إلى رفع الكفاية الإنتاجية ، والقدرة على الدفاع عن أرض الوطن واسترداد ما سُلب منه – ومن هنا كانت أهمية هذا البحث الذى نحاول ماوسعنا الجهد أن نجعله مصطبغاً بأكبر قدر من الإخلاص مع النظر العميق دون الاندفاع مع العاطفة أو الهوى أو التأثر بالمصالح الشخصية لأن كاتب هذه السطور ليس له فى ثروات البترول ناقة ولا جمل .